شرح هدایه
میبدی

شرح هدایه
میبدی

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

الهدایة امر من لدیه وکل شیء یعود الیه وله الحمد علی ما انعم علینا سوابق النعم و لواحقها والهم الینا حقایق الحکم ودقایقها والصلوة علی جمیع الانبیاء والاولیاء خصوصا علی نبینا محمد ممهد جهات العدالة وخاتم نص الرسالة وعلی آله الواصلین و اصحابه الکاملین فیقول المعتصم بلطف الابدی حسین بن معین الدین المیبدی اصلح الله حالهما ونور بالهما لما رایت کمال عین الاعیان وهو نوع الانسان بالارتقاء الی اعلام الفطنة والاهتداء الی اقسام الحکمة اذ بها یصیر الناظر فی حقایق الاشیاء بصیرا ومن یؤت الحکمة فقد اوتی خیرا کثیرا فشمرت عن ساق الجد لتحصیلها باحثا عن اجمالها وتفصیلها آخذا لها عن جمیع کثیر من العلماء وجم غفیر من الحکماء ادام الله جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت فی ایام التحصیل علی اکثر کتبها ارقاما کثیرة یعد للناظرین فیه بصیرة ومنه الهدایة للمحقق الکامل والمدقق الفاضل اثیر الملة والدین مفضل بن عمر الابهری فالتمس منی بعض المترددین الی المشتغلین بقراءتها لدی ان اجعل لها من الارقام المتعلقة بها شرحا وابین ما یلیق بکل مبحث منها تعدیلا وجرحا وقد کنت معتذرا بتراکم العوائق وافواج همومها وتلاطم العلائق

والمواج

وامواج غمومها فکرروا الالتماس وزادوا فی الاقتباس ورقمته علی ما وافق مسئولهم وطابق مأمولهم والمرجو من الطالبین بطریق الرشاد الشاربین لرحیق السداد ان ینظروا فیه بعین العنایة والوداد ویعرضوا عن التعرض الاعراض بالجدل والعناد وما ابرئ نفسی ان الانسان لیساوق السهو والنسیان علی انه لا یسع المجال لتحقیق الصواب فی کل باب وهذا اول ما صنفته فی عنوان الشباب ومنه الاستعانة لفتح ابواب الهدایة وعلیه التوکل فی البدایة والنهایة واعلم ان الحکمة علم باحوال اعیان الموجودات علی ما هی علیه فی نفس الامر بقدر الطاقة البشریة و تلک الاعیان اما الافعال والاعمال التی وجودها بقدرتنا واختیارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حیث تؤدی الی صلاح المعاش والمعاد تسمی حکمة عملیة والعلم باحوال الثانی یسمی حکمة نظریة وکل منهما علی ثلثة اقسام اما العملیة فلانها اما علم بمصالح شخص بانفراده لیتحلی بالفضایل ویتخلی عن الرذایل ویسمی تهذیب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشارکة فی المنزل کالوالد والمولود والمالک والمملوک ویسمی تدبیر المنزل و اما علم بمصالح جماعة متشارکة فی المدینة ویسمی السیاسة المدنیة و اما النظریة فلانها اما علم باحوال ما لا یفتقر فی الوجود الخارجی والتعقل

شرح هدایه
میبدی

والتعقل الى المادة كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى بالعلم
بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي ومابعد الطبيعة وقد
يطلق عليه ماقبل الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا واما علم
باحوال مايفتقر اليها في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة
وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي واما علم
باحوال مايفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان
وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي وجعل بعضهم مالا يفتقر
الى المادة اصلا قسمين مالا يقارنها مطلقا

كالاله والعقول ومايقارنها لكن لا على وجه الافتقار

كالوحدة والكثرة وساير الامور العامة فسمى العلم باحوال الاول
اليها

الاول اليهما والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة اولى واذ قد علمت ان المنطق
من الحكمة ام لا فمن فسرها بالخروج عن النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل
جعله بل جعل العمل القسم منها ولذا من ترك الاعيان في تعريفها جعله من اقسام
الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها
بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما ذكرناه وهو المشهور جعله بعيدا بينها
لان موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات الماخوذة في
تعريفها وعدم قال بعضهم هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة
في الخارج على ما هو التحقيق واجيب بان الامور العامة هناك ليست موضوعات
بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة
قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمصنف رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول
في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي
الالهي ولشدة احتياجه الى الطبيعي فلذا اخره عنه ثم اعرض عن الحكمة
الرياضية لا جنابه والاكثر على الامور الموهومة كالدائرة والمثلث عنها في الكتب

وعرف اقسام الحكمة العملية باسرها لان الاشياء المصطلحة قد قضت الوطر
عنها على الكل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة
ما لا يكون موجودا في نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نسلم اعتبار الرياضي عليها
اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلا بد ان يتفرض فيها نقطتان لا حركة
لهما اصلا وهما القطبان وان يتفرض فيها دائرة عظيمة في حاق الوسط بينهما و
يكون الحركة عليها اسرع وهي المنطقة وان يتفرض عن جنبيها دوائر صغار
موازية لها يكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطؤا متفاوتا جدا فما
هو اقرب الى القطب يكون ابطأ وما هو اقرب الى المنطقة فهذه واشباهها
وان لم يكن موجودا في الخارج لكنها امور موهومة متحققة تحققا صحيحا مطابقا
لما في نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب
الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا
في نفس الامر فلا نسلم ان اعتبار الرياضي عليها فقط فانه يبحث عن الكم
ويتعرض باحوال الافلاك من السرعة والبطء والجهة على النمط المحسوس

الموجود

والمرصود بالآلات وتنكشف بها احكام الافلاك والارض وما فيهما من دقائق
الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا
ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى كون الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود
في نفسه فالامر هو الشيء ومعناه ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار
معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد
فارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من
الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر ولا عكس كليا ومن الذهني
من وجه لامكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فيكون موجودة في الذهن
لا في نفس الامر [illegible] ذهنيا وخارجيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما
وليس ذهنيا حقيقيا ولهذا نسب على البعض على القسم الاول ما كان المشهور
رصدا كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخرين
معرضا لما في اكثر المباحث ربنا آتنا وهيئ
لنا ما الحق انت خير الفاتحين القسم الثاني في الطبيعيات قيل اي

فارض

في مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعله
ان يقول مباحث الاجسام الطبيعية يعني بها مباحث الحكمة الطبيعية لان
الجسم الطبيعي موضوعها فالمآل واحد فما وجه اولوية ما ذكرت قلت اقول
لا نسلم ان المآل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث
يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية
مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل اعم لاشتمالها على كونه ولا دلالة
للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه فلا شك ان مقصود
المصنف بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل كلامه على مقصوده
من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه والقسم يجب
حمل الالهيات فيما يأتي من قوله القسم الثالث في الالهيات على مباحث
الحكمة الالهية فكذا حمل الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى ليتلائم
النظيران وذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات
الثلث واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق

هذا التعريف على شيء لان القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث
هو منحصر في الجسم التعليمي اي الكم القائم بالجسم الطبيعي الساري فيه في الجهات
[illegible] وان ارادوا القابل في الجملة يصدق التعريف على كل من
الهيولى والصورة ايضا وهو مرتب على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة
في الفلكيات والعنصريات والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحدهما
الفن الاول فيما يعم الاجسام اي الطبيعية وهي المتبادر عند الاطلاق لانهم
اكثرهم على ان اطلاق الجسم على الطبيعي والتعليمي بالاشتراك اللفظي وقد
يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبيعي وان كان
عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول الفصل في ابطال الجزء
الذي لا يتجزى ويقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة
لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا
والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل
على بطلان هذا الامر اذ لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية

حاصل الجواب ان المراد من الغرض ههنا هو التجويز لا التقدير [illegible] في مقدم الشرطية وعدم كون [illegible] جوهر ذو وضع قابل للقسمة [illegible]

محل النزاع لا يحتاج [illegible] على بطلانه عدم كونه [illegible] التقديرية و الكلام فيه من

ما في الباب ان يكون المفروض محالا قلت المراد من ان لا يحتمل
القسمة الوهمية ان العقل لا يجوز القسمة فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته
ولا شك انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون
الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه
لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة وتداخل الجواهر اي دخول
بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتحدان في الوضع والحجم محال بالبديهة واليه
فلا يكون الوسط وسطا وقد فرضنا الوسط وسطا هذا خلف فثبت
كونه مانعا من تلاقيهما فحاذى بيان الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف
الآخر فينقسم لا يقال هذا السيطرة ان يكون له نهايتان ويجوز ان
يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته نهايتان بحسب الفرضين حالان فيه لانا
نقول ان كانت النهايتان حالتين في محل واحد بحسب الاشارة فيكون الاشارة
الى احديهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تداخل الطرفين وان كانتا
حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام الوهمي اذ ذلك

ح ان يتوهم فيه شيء دون شيء كما يشهد به البديهة ولانا لو فرضنا
جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما او من
كل واحد منهما شيئا او واحدا منهما وبعضا من الآخر والاول محال لان التمكن
على الملتقى يقتضي اخذ شيء من الآخر بل من احد الاقسام الاخر فيلزم الانقسام
الباقي تحقيق بانما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى احد الجزئين لا كماله وينبغي ان
يعلم ان هذين الدليلين مبنيان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى
وتحريرهما بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين جزئين ملتقيا بهما
والتالي باطل لما فصل فكذا المقدم ولا ولانه يتجه على بطلان وجود الجزء في نفسه
اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن وقوع جزء بين جزئين
وعلى ملتقاهما لاحتمال ان يقتضي نوعه الانحصار في فرد فيمتنع هنا ما ثبت ان
يقال في صدر المبحث فصل في ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى
واقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه بان يفرض
الجزئين جسمين وعلى ملتقاهما كان كافيا على ذوي الافهام فصل في اثبات الهيولى

ولا حاجة الى اثبات الصورة الجسمية لانها هي الجوهر الممتدة في الجهات الثلث
ووجودها معلوم بالضرورة. فكل جسم من حيث انه جسم فهو مركب من جوهرين
اي جوهري يحل احدهما في الآخر وانما قلنا من حيث انه جسم لانهم يثبتون
من حيث انه نوع من انواع الجسم فهو مركب من الصورة الجسمية والهيولى
والسمى صورة نوعية وليس بيانها وقد يقال الحلول اختصاص شيء بشيء
بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر واعترض عليه
بثلاثة وجوه الاول انه لا يصدق على حلول الاعراض في المجردات فيها لانها لا اشارة
اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى الذوات المجردة غير الاشارة العقلية
الى اعراضها فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل لا اتحاد في الاشارة
العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها يميز بها الحال والمحل الحسيين فقط والثاني
انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في
السطح والسطح في الجسم فان الاشارة الى الاطراف غير الاشارة الى ذوي الاطراف
والثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة حالا بعضها في بعض وليس كذلك

ويمكن ان يجاب عن الثاني بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة
اشارة الى الخط الذي هو طرفه فان الاشارة الى الخط يجب ان يكون
منطبقة على الخط اذ الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من
المشير منتهيا الى النقطة فكان نقطة من جهة المشير وذلك كالنقطة الى
سمت خط منطبق على طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا
سطحيا منطبقا على الخط الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا
خرج من المشير وارتسم سطحا منطبقا طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين
ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا الاشارة
الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة الى
النقطة منه قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد يكون امتدادا سطحيا منطبقا
طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات
والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا جسميا منطبقا السطح الذي
هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا وبالذات والخط والنقطة

الاشارة الى جهة

تبعا وكذا الجسم الطبيعي امتدادا حقيقيا منتهيا الى النقطة مرا او امتدادا سطحيا ينطبق الخط
الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو
طرفه على سطح من الجسم المشار اليه اذ هذه انقطاع المشار اليه حيث ينطبق
فعلوه على الجسم المشار اليه انطباقا وهميا والحاصل في تعلق الاشارة قصدا
وتبعا على ما نبهت عليه عرفت تم الكلام اذ انقسمت حالك في الاشارة
الى المحسوسات ظهر لك ان الاختلاف في الاشارة اليها هو ان امتدادا خطيا
وانه لك قيل الاشارة الحسية امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى المشار اليه
واقول يمكنه ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان مجرد الاختصاص في الاشارة
لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من الاختصاص بوجه خاص في الاولى اشار المص اليه
اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا يمكن تحقق احد الشيئين بعينه بعد اعداد
الاخرا دائما بدون ذلك كالعرض بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى الحلول
حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا
كحلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم في المجردات

واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة
والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان حلولا فيلزم عدم صحة تعريفهم به
وهذا التعريف صادق عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة
فظاهر واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي فلان الاشارة الى الجسم المحوي اشارة الى السطح الحاوي وبالعكس والاشارة
الى السطح اشارة الى السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة
الى كل من المتمكن والمكان اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المص
في الالهيات ان حلول الشيء في الشيء ان يكون مختصا به ساريا فيه بحيث
علم انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية
في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست
سارية فيها اذ لا يمكن ان يكون في كل جزء من الاب جزء من الابوة
وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به
احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا والاول ايضا النعت حال والثاني

اي المنوت محل كالتعلق بين الساري والجسم المقتضي لكون الساري نعتا
والجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض ويرجع ما هذا التعلق الى ان
الحلول اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثاني
منعوتا به وان لم يكن نابه وذلك الاختصاص بعلاقة لنا كاختصاص
البياض بالجسم لا الجسم بالمكان واول بينها بحيث لا بين الفلك والكوكب
والجسم والمكان تعلقا خاصا مصححا بان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن
كما ان بين البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا بان يقال جسم ابيض مع
ان الكوكب غير حال في الفلك والمكان في الجسم مطلقا اذ التعلق
انه اذا حمل الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات
حلول شيء في آخر بمجرد التعلق الناعت كما سمي والسبب المحل الهيولى
الاول والمادة واما قيد بالهيولى مادة لانها قد تطلق على الجسم الذي
تركب منه جسم آخر كقطع الخشب التي تركب منها السرير ويسمى هيولى
ثانية والحال الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث

الهيولى والصورة من الالهي فلم ذكرها المصنف ههنا قلت لانه سلك
في التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعي على الالهي لما مر ولما كان
موضوع الطبيعي الجسم المتألف من الهيولى والصورة فاورد تلك
المباحث ههنا للتحقيق بامر الموضوع وتوضيحها واما قدم ابطال الجزء
عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات توجيه ان تلك المباحث
من الالهي اي احوال المذكورة فيها لا يحتاج الى المادة في الوجود
فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة
او عن علاقتهما وتشخصهما وكل ذلك غني عن المادة
اقول هذا الكلام مبني على ان الالهي علم باحوال الاشياء
لا يفتقر تلك الاحوال الى المادة والظاهر من عبارة
الكتب انه علم باحوال الاشياء لا يفتقر تلك الاشياء
في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه
ان يقال لا شبهة في ان الهيولى لا يفتقر اليها فيهما ولا
في ان الصورة لا تفتقر اليها في التعقل واما ان الصورة لا
تفتقر اليها في الوجود الخارجي فلما يثبتوه من ان الهيولى

والدور لتوقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة وههنا ليس كذلك

مفتقرة الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة
الى الهيولى في التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور وبيانه
ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب
ان يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس والا
وان لم يكن اجزاء اجساما لزم الجزء الذي لا يتجزى او الخط الجوهري
وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة او السطح الجوهري
وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين وبحال وجودهما
تبين تاما في نفي الجزء وبطلانه وان كانت اجزاء
جسما ننقل الكلام اليها ولا بد ان ينتهي الى جسم لا ينفصل فيه
بالفعل والا لزم تركيبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه
يستلزم ان يكون الجسم المركب منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم
ان هذا القول منافي لما قرروه من ان الجسم قابل للانقسام الى
غير النهاية اذ الذي يفهم من كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات
الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام
الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك مثل

قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية
مع ان وجود ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه
الا ان تاثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة
يصل اليها تاثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في
لا تناهي الاعداد فانها لا يصل الى حد لا يمكن الزيادة عليه وههنا
بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك
يجب ان يكون متصلا واحدا في نفسه بل غاية ما يلزم منه انه
يجب انتهائها الى اجسام لا مفصل فيها بالفعل ويجوز ان يكون
هذه الاجسام المتصلة التي ينتهي اليها اجسام القابلة للانفكاك
غير قابلة للانفكاك وكيف لا وقد قال ذيمقراطيس ان مبادي
الاجسام اجسام صغار صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت
قابلة للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات المرام من نفي هذا الكلام
ودونه خرط القتاد وقيل الظاهر سقط لفظ بعض عن المتن
واقول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل
المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك

الی اجسام متصله فان تم ان هذه الاجسام المتصلة قابلة
للانفکاک ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفکاک
لا کلها متصل واحد ویلزم من هذا اثبات الهیولی فی
الاجسام کلها لان ذلک المتصل المناسب الا قصار علی
قوله فذلک الجسم المتصل قابل للانفصال ای یطرء علیه
الانفصال فالقابل للانفصال فی الحقیقة اما ان یکون هو
المقدار ای الجسم التعلیمی او الصورة المستلزمة للمقدار او
معنی آخر لاسبیل الی الاول والثانی والا لزم اجتماع الاتصال
والانفصال فی حالة واحدة لان الاتصال لازم للمقدار و والله اعلم
الصورة لانه اذا ورد الانفصال انعدمت هویتهما وحدثت
هویتان اخریان والقابل ومایلزمه یجب وجوده مع القبول
اذا کان المقبول وجودیا او عدم ملکة والانفصال کذلک
لان المراد منه اما حدوث هویتین او عدم الاتصال
عما من شانه هو فتعین ان یکون القابل معنی آخر وهو المعنی
من الهیولی لا یخفی علیک انه لا اشعار

عبد الحکیم

فی ذا الکلام الآن الهیولی جوهر محل للصورة الجسمیة والنقض بر
الجامع ماذکره بعض المحققین من ان الجوهر الواحد المتصل
واحد ذاته لو کان قابلا لانه لکان تعریفا الجسم الابیض
اعنی الجسمیة بالعقلیة والاتحاد الحسی اخرش وذلک لان
الجسم المتصل فی حد ذاته اذا کان ذراعین مثلا فاذا طرء علیه
الانفصال وحصل هناک جسمان کل واحد منهما ذراع فحینئذ لا یکون
ذلک المتصل الواحد الذی کان ذراعین باقیا بعد الانفصال بل حدث
ولم یکن هذان القسمان موجودین فیه والا لکان ذا مفصل
بالفعل لا متصلا فی حد ذاته فقد عدم ذلک المتصل بالکلیة ووجد
متصلان آخران من کتم العدم فلابد هناک من شیء او شرک
بین المتصل الاول وهذین المتصلین والا لزم ان یکون ذلک الشیء
باقیا بعینه فی الحالین لئلا یکون التفریق اعداما بالکلیة
ایضا فیکون ذلک الباقی بعینه موجبا للارتباط مستمرا
بذلک الجسم المقسوم فیکون هو مع المتصل الواحد متصلا
واحدا ومع المتصلین متصلا متعددا کل فی ذلک المتعدد متصل

ان الکون القابل منفصلا لا یمتنع فی ثبوت الهیولی فی صدد
اثبات ان الجسم مرکب من جوهرین احدهما حال والآخر محل وهو الصورة
والثانی محل وهو الهیولی ولم یلزم من الدلیل کون محل
للصورة الجسمیة بدلیل انه قابل للانفصال مطلقا والجسم
المتصل الیه ما عدا الجسمیة والا لکان الجسم متصلا من حیث
ویجب ان الامکان محل للصورة لا یکون قبل الجسمیة التی یتعدد بعدم
لا یکون قبل الجسمیة فی الهیولی اوجد
او ما یشبه الهیولی والهیولی فی جملة ذلک المتصل
جزء ما بین وصف المتصل فلا بد من جملة المتصل جمیع
غیر او حصله فی ذلک المتصل الانفصال
ثم اثبت وجلد فیها بما لا حاجة الی الاتصال
بنیة الجسم اذ هی تحصل بوجود الجسم والانفصال
کما نشاء ... والله اعلم

واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه متصلا واحدا ولا متعددا
ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل
في ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده متصلا
مع كونه متصلا واحدا او منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض
واذا كان الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد ذلك
منفصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به باعتباره فيكون
محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمتفصلين حال الانفصال
فيكون جوهرا قابلا فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في حد ذاته
هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية
والجسم المطلق مركب منهما واقول فيه بحث اذ لا بد لبيان
حلول الصورة الجسمية في الهيولى لاثبات ان الصورة نفسها
نعت للهيولى كما ان البياض نعت للجسم ولا يكفي ما ذكر من ان
الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال
والانفصال واثباته ان يكون الجسم حالا في الوضع القائم بالي
الجسم واسطة لاتصاف ذلك الوضع بالتحيز الوضعي ويمكن الجواب عنه . . .

[illegible]

باقي

بان حلول الوضع في شيء يقتضي ان يكون الاول نعتا
للثاني وحلول الجوهر في شيء يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة
للاول بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة
لاتصاف الوضع بجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت
يشمل القسمين واعلم ان ما ذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو
والشيخ ابا نصر وابا علي واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ
المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الواحد المتصل في حد ذاته قائم
بذاته غير حال في شيء آخر لكونه متحيزا بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم
جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال
والانفصال مع تعاريفه الحالين في ذاته وهو من حيث جوهره
وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي للانواع
الجسم يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى
والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى
والصورة لان الطبيعة المتقدارية اي الصورة الجسمية اما ان يكون
بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول باطل والا لاستغنى حلولها

لا بد من بيان ان الدليل ان يكون الوجود زائدا في الواجب [illegible]

ما عن الشيء صح

لان الغني بذاته استحال حلوله فيه

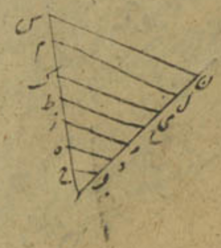
في المحل المستلزم للافتقار اليه فبتقدير الافتقار اليه بذاتها
الى المحل فيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم المستغني الذاتي الا
الافتقار الذاتي لاحتمال ان يكون الشيء غنيا لذاته عن المحل
ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض لكل منهما لغيره قال شارح
المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء
اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل او لا واذا لم يكن محتاجا اليه
لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى عدم
الحاجة واقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغني عن المحل في
حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالحصر
ممنوع لجواز ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا لعدمه وان اراد
منه ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه ام
المراد اولا فلا نسلم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى
الذاتي لاحتمال ان يكون الصورة علة للاحتياج ولكل جسم مركب
من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة
الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما فح يجوز

اختلاف

اختلاف مقتضاها في افرادها واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك
بان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة
وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى
غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية امر موجود
في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود اخر قد انضاف هذه الطبيعة في
الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود بخلاف المقدار مثلا
فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج ما لم يتنوع بفصول ذاتية اي
يكون خطا او سطحا مثلا وكلما كان اختلافه بين جهات
دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون
جسمية الفلك المنضمة في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في
الحقيقة لجسمية العناصر المنضمة في الخارج الى الطبيعة العنصرية
ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية فتكون بين الجسميات الجسميات
المتخالفة الحقايق وانحصار ما به التخالف بين الجسميات في تلك الامور
الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج ممنوع لا بد له من دليل وقد يقال ان
اي الصورة الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم وجوب تساوي الافراد في ما هو

الا الى ذة وانما يكون كذلك لو كانت الحاجة الى المادة لذاتها
وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة
النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول
فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم
لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات واجاب
بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من حيث هذه الجسمية وتلك
الجسمية وهذه الجسمية انما هي طبيعة الجسمية وهويتها فلما لم يكن للهوية دخل في الحاجة
الى المادة كان الحاجة الى المادة لا تتوقف الا لذاتها فصل قائل
في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان هذا المقصد
ويقصده الفصل السابق سيما ان في المثال لانها لو وجدت بذاتها
دون حلول لها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لما مر ان الاجسام ابعادها الابعاد ولا يكون غير بعد
كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدإ واحد امتدادان على ساق
واحد كساقي مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد
فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا

بين حاصرين هذا خلف اعترض عليه الشيخ بالشفاء بانا لا نسلم انه
يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد
الى غير النهاية لكنه ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية
بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد آخر متناه الا بقدر متناه والزائد
على المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة
الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي
عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت
فرضت الانفراج بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى
بين حاصرين لزوما لا سترة فيه وفيه نظر اذ احتمال انها انتهت من
فرضي او في منفصلين كفرضي وجود زيد وعدمه فان وجود خط
واصل بين الضلعين مستحيل مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل
بينهما انما يصل بين نقطتين منهما فهما متناهيان بتينك النقطتين كيف لا
ويكون كل محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل وقيل لا تتضح
هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها منع الا كما ذكرنا
بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدإ واحد الى غير النهاية



يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة
بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدا واحد مثل نقطة ا خطان
غير متناهيين لا يمكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويي البعد عن نقطة
ا كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان ب ا مثل
من خطي اب اج حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا
من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد
عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعد
ج ب عن ا ويكون كل من اد اه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه
بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي د ز ونصل بينهما بخط د ز
حتى يكون كل اضلاع ا د ز ثلثة اذرع ثم يفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م
ثم ن س ونصل بينهما بخط ح ط ي ك ل م ن س على الوجه المذكور
وهكذا الى غير النهاية ونسمي خط ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني
د ه البعد الاول و د ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث وعلى
هذا الترتيب فنقول ان كلا من تلك الابعاد الذي قبله وعلى زيادة

مشتمل على البعد

مثلا

مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة
ذراع والبعد الثاني اعني د ز مشتمل على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير
النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة
فيهما زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل
الثاني انه ان كل حد من الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد
فوق الابعاد المشتمل على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد
بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم منه
تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان
الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث
المشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادة
منهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة
موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت المقدمات
الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدا واحد الى غير النهاية
لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا الحكم المقدمة
الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة

لان البعد الثالث

الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد
المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد
واحد غير متناه محصور اين حاصرين فثبت ما ادعيناه من اللازم
واقول فيه المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة
الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية
لانا لا نسلم انه اذا كان كل واحد من الزيادات الغير المتناهية في بعد
يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد لجواز ان لا يكون
الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي فان كل واحد من الانسان
يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع ليس كذلك وان تنزلنا
اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات
الغير المتناهية مجموعا موجودا يجب حصوله ايضا في بعد وفيه بحث
لانه ان اراد بالمجموع المتناهي فمسلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد
لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان
اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم
ان كل مجموع في بعد الثاني انه لا فائدة في فرض تساوي الزيادات

المجموع

واحد

لان البعد

لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك
الزيادات متساوية او متزايدة او متناقصة لانها زيادات مقدار بسبب
وكلما تزاد يزيد المقدار على الزيادات الغير المتناهية يكون البعد
المشتمل عليها غير متناه بالضرورة وفيه تحقيق ان الزيادة على سبيل
التناقص لا يجديه اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على
الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا
خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصل نصفه ثم نضعف النصف
النصف ونزيد على البعد الاول وبعد بعد الى ما لا نهاية لكنها
لا تفي بتضعيف الى ما لا نهاية لان الخط قابل للقسمة الى
ما لا نهاية ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك
الزيادات شبرا واحدا بل انقص منه واما اذا كان الزيادة
على سبيل التساوي او التزايد فهو نقيض المطلوب وان
اقتصر على الاول لان المشتمل موجود في الزايد في ذلك علم
حصول المطلوب من اعتبار المتساوي علم حصوله من الزايد بطريق الاولى
بدون العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا

اقول انتفى

بالفعل لا الغير المتناهي كما مر فقد ذكر التالث لزوم تساوي الكل
لا الاجزاء غير متناهية ببرهان المساواة وتساوي الكل للجزء ببرهان
التطبيق بحر الدرس

للقسمة الغير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى
الفعل مح والفرض خروج جميعها الى الفعل لكان البعد
المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه ضرورة
ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت
الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما يتناهى
محصورا بين حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول
فلانها لو كانت متناهية لاحاطة بها حد واحد او حدود فتكون
متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد
او الحدود اي حد او اكثر بالمقدار اي الجسم التعليمي او السطح فان
اطراف الخطوط اعني النقط لا يتصور احاطتها بها اصلا
بالاحاطة بهما هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح
هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد
او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا
محاطا بخطوط ثلث مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا
بالخطوط الثلث كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار

بهذا الاعتبار هي الشكل واما اذا اعتبر منها حطان يتلاقيان على نقطة منه
كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الزاوية هذا ما اشتهر منهم ولم
يفرق بين ان لا يكون المحيط الكرة وامثاله الشكل والانسب ان يقال الشكل
هو الهيئة التي هي للمقدار من جهة الاحاطة سواء كان نحو احاطة المقدار
به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك المحيط الدائرة وامثاله ايضا فلا حاجة
تخصيص المتشكل بالسطح والجسم التعليمي وقد يقال انما يلزم الشكل الصورة
اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكر من الدليل
لانه لو فرض الا تناهي من جهة الطول فقط لم يمكن ان يتصف بالشكل مع
انه واحدة وينبغي ان يعني اي غير النهاية ضرورة توقف امكان
الانقسام على اللاتناهي في العرض والقول الاحاجة الى اثبات
تشكلها بانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت
الهيئة محصورة من جهة ذلك الانقسام فيتم الكلام الى تلك الهيئة
هو الشكل اما ان يكون مجتمعة اي الصورة الجسمية لذاتها

من حيث هما ويمتنع وان الكائنات التي باسرها يتشكل باحد الاسباب
لازم للجسم ويمتنع لانه السبب العارض لها وهذا ايضا ممنوع وان لا يمكن زواله
الى العارض او الشكل فانه يمكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلا
للانفصال وقد يقال لا نسلم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان
الاتصال المتصل المدور اذا كعب تغير شكله من غير فصل واجيب بانه ان
لم يكن هناك انفصال فلا بد من انفعال وهو من لواحق المادة وتوضيحه
على ما قرروه ان في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا
ففي الجسم امران ينفعل باحدهما ويفعل بالآخر فاذا عرض الانفعالية بالتبعية
للمادة والفعلية للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس ينفعل فيها لكونها
من الابدان وتفعل بما فوقها من المبادي العالية مع انها غير مادية واما
تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل المنفعل واحدا من جهتين وكل ما يقبل
الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة المذهب الثاني انها تقارن لاجل ان
الهيولى لا يتكون الصورة الفارقة عن الهيولى مقارنة لها ما عرفت لعلك تقول

الحصر

الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها او مع عارضها او مع لازمها
مع عارضها او المجموع الثلثة او للمباين وحده او مع غيره فاقول لو كان
للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد
الثلثة الباقية لا يمكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين
فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين للصورة بلا رابطة
خاصة هناك فاما ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل اولا
وعلى الاول ان كان يمتنع الزوال ينتقل الكلام الى المذكورة بان يقال الرابطة اما
الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني مطلقا وعلى الثاني ان كان كل
من المباين والمقارن ممتنع الزوال لزم والا بيد بالتشكك الامور
وان يلزم المحذور الثاني والا كان يلزم بهذه الاحتمالات ظاهرا لما
ذكرنا الفطرة ان ذلك تامل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين
الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا فبزواله يزول الصورة ايضا
ولا يبقى متشكلة بشكل قلت المباين ان كان مجردا فابدي والآ

آخرهم

لكن يحتمل ان لا يجب ان يكون علة للصورة بناء على ما قررناه في بحث اثبات
العقل نعم يحكم المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل التشخص
الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة التشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتي
الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة
لا بد له من مخصص فهو اما نفس الفاعل او جميع الاشكال على السوية
فذلك المخصص اما الهيولى او لازمها او عارضها وكل ذلك ينبغي على ما ذهبوا
اليه من ان الهيولى العنصرية والصور والاعراض والنفوس فائضة
عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه بناء على انهم يترددون في تلك القاعدة
فيستندون الافعال الى غير العقل الفعال ايضا كما يظهر بالرجوع
الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل فصل في ان الهيولى
لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون
ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية او لا يكون لا سبيل
الى كل واحد من القسمين لكان سبيل الى تجردها عن الصورة اما

انه لا سبيل

انه لا سبيل الى الاول فلانها ح اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني
لان كل ما له وضع فهو منقسم اي قابل للانقسام على ما عرفت في نفي الجزء
الذي لا يتجزى ولا يخفى عليك انه لم يرد المستفاد من عبارته وهو ان
كل شيء له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا لانهم
قائلون بوجود النقطة وما عرفت في نفي الجزء يدل على ان كل جوهر ذي وضع
فهو قابل للانقسام ولا دلالة له على ان كل عرض ذي وضع ايضا كذلك
اذ لا امتناع في تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو
قابل للانقسام وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر
وقد يستدل عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه
ويستدل عليه تارة بانها جزء للجسم الذي هو جوهر وهذا مردود بان الهيئة
المخصوصة جزء للسرير مع انها عرض ولا سبيل الى الاول لانها
ح اما ان تنقسم في جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين
فقط فيكون سطحا جوهريا او في ثلث جهات فيكون جسما

اقول لا يخلو الكلام في هذا المقام عن اضطراب اذ لا شبهة في ان الشق الثاني
من الترديد الاول هو عديم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول
ذات الوضع في الجملة فلا نسلم ان ما له وضع في الجملة ينقسم في الجهات
الثلث منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فيمنع عدم مساعدة
اللفظ لم لا يكون الترديد حاصرا او وجب ان لا يكون الجسم ههنا
الصورة الجسمية بناء على انها الجسم في بادي النظر كما يحكم الاشراقيون
وهذا المقام عليه رد غير ملايم لا يخفى من انها لو كانت جسما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منها يبطل اما اولا فلانه يجوز ان يكون
خطا فلان وجود الخط على الاستقلال اي الجوهري يح لانه اذا انتهى اليه
خطا سطحيا فيتبعها بعضهم بالمستقيم الانقطاع اقول هذا التخصيص
لما لا يتم المقصود الا بابطال الخط الجوهري مطلقا سواء كان
مستقيما او غيره وهذا المخصوص بابطال المستقيم فقط على انه يكفي
في ذلك استحالة تشفع من كل منهما ولا حاجة الى استحالة جميع

ما قاله

فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل
الخطوط وهو ممتنع لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب
خلاف ذلك قيل ان اراد ان كل خطين هما اعظم من احدهما في جهة
الطول فمسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في الطول بل في العرض وان
اراد في جهة العرض فمم اذ لا عظم للخط في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع
التداخل انما هو في المقادير من حيث هي مقادير فما لا مقدار له اصلا لا يمتنع
التداخل فيه بوجه من الوجوه وما له مقدار في جهة واحدة فقط امتنع
التداخل فيه من تلك الجهة فقط وما له مقدار في جهتين امتنع التداخل
فيه من تينك الجهتين فقط دون جهة الثالثة وما له مقدار في الجهات الثلث
امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل
في الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع
التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت
لم يحصل من انضمام بعضها الى البعض ما له مقدار في جهة فضلا عما له مقدار

الحجم

في جواب الشك انتهى كلامه واقول اذا فرض الخط الممتد بين
خطين جديدين بل بين جسمين فالتداخل هناك مع قطعا كما صرح به
شارح المواقف قدس سره حيث قال البيان انه يستلزم التداخل
بين الاجزاء التي لا تتجزى ان بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته
يمتنع ان يتداخله مثله بحيث يصير حجمهما معا كحجم واحد منهما وقد ظهر منه
ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها وقد ظهر منه
مردود وان التداخل بلك الاجزاء في نفسها مع سواء تركب الجسم منها او لا
والتفصيل ان يقال البديهة تحكم بان تداخل الجواهر محال مطلقا واما تداخل
غيرها فيفهم ما فصله المعترض فلا يحسن قوله ان امتناع التداخل انما هو
في المقادير من حيث هي مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير انما هو
من حيث هي مقادير وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا انما ظهر
معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول لو تداخل الخط
المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين في احدهما لكن المتداخلين

معا

معا الطول من احدهما وان لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع
خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط بينهما اقول فيه شيء ظاهر لان
معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متلاقيين
في الطول اما اذا كانا متلاقيين في العرض فلا ولا جائز ان يجب
وان لا يتسع الخط في جهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر
ويتوجه واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذ انتهى
الى طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على
ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت
مركبة من الهيولى والصورة كما مر واما انه لا يكون اثنان فلانها اذا كانت
غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية صارت ذات وضع
بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل
في بعض الاحياز دون بعض قيل عليه يجوز ان لا تقترن بها الصورة
ابدا او يجب بها بالنظر اليها وانتهاء ان لم تقبل الصورة لم يكن هيولى بل

الاحياز او في بعضه او عدم حصوله في شيء منها غير

وان قلنا بلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال لكن الوقوع الصورة مستلزم للمحال لان المحال الممتنع بالغير ممكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل يستلزم عدم الواجب مع انه ممتنع لذاته فان قلت الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم العقل عدم الواجب من حيث انه ممتنع لوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وهيهنا كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض لحوق الصورة اياها لم يلزم منه المحال قلت يجاب ايضا بان الكلام في هيولى الاجسام وهل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول والثاني محال لان بالجزم والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة

القيود

صورة الجسمية

صورة الجسمية فانها تقتضي حيزا مطلقا لا معينا فلو حصل في بعض الاحياز دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكرها فلا يلزم الترجيح بلا مرجح واجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا تقتضي تخصص الهيولى بجزء معين منها ولك ان تقول يجوز ان تقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي وايضا قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلابد ان يخصص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي ذلك فان نسبتها انما الى جميع الاجزاء على السواء فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة النوعية المتصل متصلة فليس اجزاؤها مفروضة لا موجودة في الواقع فلا تقتضي مكانا

جزء و

وقد يجاب بان يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقرير بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب اولى بالموضع من اجزاء الحيز الطبيعي للمنقلب اليه مع تساوي نسبة الهواء فليكن الهيولى بعد مفارقة الصورة اولى بالحيز مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز لان الموضع الطبيعي يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى الاقرب من مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قسرا استقر فيه بعده طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا

فصل في اثبات الصورة النوعية

وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز اي باقتضاء السكون عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه عنه دون بعض

بل لسائر

بل لسائر الآثار ليس من جهة الجسمية بالضرورة ولا الهيولى لانها قابلة فلا يكون جهة فاعلية لكل حيز وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا يكون مبدأ لامور مختلفة واما ان يكون الجسمية الملحقة اي الصورة الجسمية المشابهة في جميع الاجسام او الصورة اخرى لا سبيل الى الاول ولا لاشتراك الاجسام كلها فيه وذلك يقتضي الثاني وهو المطلوب لا يخفى عليك انه لابد لاختصاص الاجسام بالصور النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص في الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما في الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الآخر وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص بالآثار في العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات لان مادة كل فلك لا تقبل الا الكيفية التي حصلت فيها فلا يحتاج الى اثبات

الصورة النوعية وقد يجاب بانا نعلم بديهة ان جسم الماء رفع لو طبيعة
الماء فلا بدّ من اختصاصها بامر جوهري مخصص واعلم ان الشيخ لو تم لدل
على ان اثار الاجسام مبادئها وامّا ان تلك المبادئ واحدة او متعددة
فلا دلالة له عليه والعلم انما يتقرر على الواحد لعدم احتياجه الى الزائد فان
قيل هذا ينافي قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا امتناع صدور
الفعل المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات في الواحد
والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات
فيفيض بكل جهة ما يناسبها بهداية برفع بها الاشتباه في كيفية التلازم
المذكور بين الهيولى والصورة الجسمية اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها
لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر ان اراد ان الهيولى
لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فنمنعه عليه ان الثابت فيما سبق هو
ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى
لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا يتقدم على الصورة تقدما

دابيا

ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا فهو
ان اراد بقوله والعلة الفاعلية للشيء يجب ان يكون موجودة قبله انها يجب
تقدمها على المعلول بالذات فمسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد
انها يجب تقدمها بالزمان فممنوع لان الواجب والعقل الاول متساويان في الزمان
والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل
قبل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها
في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم لوجوب
وجودها القابض عن العلة المفارقة على الشكل لوجوب وجودها مع الشكل
ان لم يتوقف عليه وبدون ان يتوقف عليه اولى فيه نظر لانه لا يلزم من
نفي ان يكون الصورة علة فاعلية او قابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز
ان يكون شرطا للعلية ثم تقدمها على الشكل واضح بما تقدم فيما سبق
هو ان الصورة لو كانت علة تامة مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية
لزم الاشتراك المذكور لانها لو كانت علة فاعلية لزم ذلك على ما هو الواقع

يجب ان
وان لم يكن الصورة المعينة علة
لوجود الهيولى بل بكونه
فاعلية للشكل المعينة المواد بل
الشكل بالاستقلال لوجوب
الاشتراك فيه لانه لو كان الصور
وجودها القابض عن العلة المفارقة
ان الشكل فيه ان وجود الصورة
العلة الفاعلية للشكل
المفارقة

وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة باحاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلك
الهيئة متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود المقدار
الذي هو المحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة فوجب تأخر
الشكل عن الصورة بمراتب فان الشكل متأخر عن الصورة بهذه المراتب
فكيف يقال انها مع الشكل او متأخر عنه واجاب عنه المحشي الكوكبي بان
هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة المتشخصة
والذي ندعيه عدم تأخر الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها في
تشخصها الى التناهي والتشكل ولا يبعد ان يحتاج الشيء في تشخصه
الى ما هو متأخر عن ماهيته كالجسم فانه يحتاج في تشخصه الى الاين والوضع
المتأخرين عنه فاذن التناهي والتشكل غير متأخرين عن الصورة
المتشخصة من حيث هي متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها
والاصح ان يقول فان الصورة مؤخرة عن الشكل قطعا
ولقائل ان يقول احتياج الصورة في تشخصها اليهما غير معقول الخ

ان كان

ان كان المراد انه لا يمكن زوال التشخص بزواله وليس كذلك لان الشخصية
المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهي والتشكل عليها وان كان
المراد انه الكلي فلذلك باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انتفاء الشكل الكلي
مثلا لا يفيد الصورة تشخصا والشكل لا يوجد قبل الهيولى فهي
اما متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت
متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او معه
بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات
لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك
بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على
ذلك الشيء لا يظهر صحته في التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال الهيولى
متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما هو بسبب لزوم الهيولى
وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة فان وجود كل منهما بسبب منفصل
هذا مبني على ما زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة او جهة

المراد

لان قد ادعى ان يكونا معلولي علة موجبة لهما ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة
ما يمتنع تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزءا اخيرا منها
فهي مستلزمة للمعلول لا بالعكس واحد المعلولين مستلزم لعلته وهي مستلزمة
للمعلول الآخر لا بالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر في العلة الموجبة
الايجاب فلا نسلم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا
معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفكاك احدهما عن الآخر
وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى فاعلة على تقدير كونها موجبة لان
وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام وليست الهيولى
غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة
اي بدون مقيمها فهي مستحفظة المادة بتوارد افرادها عليها ولو زال
صورة عنها ولم تقترن بصورة اخرى لما عدمت المادة فتلك الصور
المتواردة عليها كالدعائم يزال واحدة منها عن السقف ويقام
مقامها دعامة اخرى فلم يكن السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم

والعكس

وليست الصورة

وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد
بدون الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها
وبقائها اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان
الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى
فيه لما تبين ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وذلك هذا
مناف لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة
الا ما يحتاج اليه الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة في الوجود
لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى
طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة بجواز انتقاضها مع بقاء الهيولى
والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها قيل ولما تغاير جهتا التوقف
فيهما لم يلزم دور وارد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة
المتشخصة في التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما لانه في ذاتها الى تشكلها

انتقاضها

اما ذات الاخرى فلان تشكلها وتدبيرها يجاب بان احديهما ذات الكاف
علة لتشكل الاخرى فهي من حيث انها متشكلة متقدمة على تشكل الاخرى
ومن تشخصاتها التشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة على نفسها بالعكس
الاخرى وان والحق ان الشكل ليس من تشخصاتها بمعنى انه مقيد الهيولى بل بمعنى انه بل من
لازم للتشخص من حيث هو تشخص وتقدم العلة تجب ان تكون بتشخصها ذاتها
لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات توجب تقدم اللوازم فان
العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه
فصل في المكان وهو اما الخلاء اراد به البعد المجرد عن المادة واكثر
اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل او السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فان الجسم بكليته
في مكانه مال لم نقل بجواز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون
المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم الا ان يكون امرا منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم

في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا
وعلى الثاني لاستحالة الجزء ولا يجوز ان يكون خلاء في التمكن وان كان
منقسما فيما يجوز يجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن
في جميع جهاته وان لم يكن بالمماسة فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من المحوي وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان
بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق
احدهما على الآخر وساريا فيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان اما
ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملاه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين
واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والا
يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهو مذهب
الاشراقيين والمشهور ان بعد المفطور الرواقيين اذ فطر على البديهة وصحفه
بعضهم بالمتقطور بالقاف اي البعد للاقطار وكيف ما كان جوهرا
لتباينه المادة والمواد والمتمكنات عليه مع مقارنته لها فكانه جوهر متوسط

بين العالمين اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل الاشارة الحسية الا الاجسام التي
هي جواهر كثيفة وفي لمكن الاقسام الاولية للجواهر التي ستة لا تحصر عليها الجواهر المشهور

ورد الاول بطلان تعين الثاني وانا قلنا الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان

يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه

يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين

وما يقبل الزيادة والنقصان امتنع ان يكون لا شيئا محضا من يقول الزيادة

والنقصان فيه انما هو باعتبار حدوده الا انه مراده الوجود الفرضي وانا

كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت

بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد ان الترديد

الى شيء في الخارج الموجود فيه كالامور الظاهرة او العادة جارية بابطال

مذهب المتكلمين والاشراقيين بعد من ابطال ما تحتمل الترديد الاول

بالاول والثاني بالثاني وفيه ان ما ذكره لا يدل على انه ليس لا شيئا

في الخارج بل يدل على انه ليس لا شيئا في نفس الامر وان اراد الترديد

بين لا شيئا في نفس الامر والموجود فيها فيتسع دائرة المنافقة في الشق

الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولي لكان لذاته

غنيا عن المحل ولا لكان لذاته مفتقرا اليه وهما ينافي التجرد

فاستحال افتراقه اي على وجه الافتقار بعضه لانه مفتقر اليه في الاجسام

وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان

المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة والغنى

الذاتيين وكلاهما ممنوعان مفصل في الحيز فكل جسم له حيز طبيعي قيل

هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم ليس له حيز على تفسيره اي السطح الباطن

من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي اذ ليس وراءه جسم آخر نعم

له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز

عندهم ما به تمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان

لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة الحسية

فهو متحيز وليس في مكان ولا بعد ان يكون الحالة التي تميزه في الاشارة

الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شيئا من اوضاعه وهو بالقياس

الى ما تحته امرا طبيعيا فان قلت هذا ينافي ما صرح به المحقق في شرح

الاشارات من ان المكان عند القائلين بانه السطح من المتكلمين باطلا غير الحيز

وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن

كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز

الذي لولاه لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ

من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر

من المحوي اقول المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث

قال في موضع من طبيعيات الشفاء لا جسم الا وله ان يكون له حيز

اما مكان واما وضع وترتيب في موضع او منها فكل جسم فله حيز طبيعي

فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا لا انا لو فرضنا عدم تاثير القواسر

اي الامور الخارجة لكان في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز اما ان

يقتضيه الجسم لذاته او لغيره اي امر خارج والثاني باطل لان القاسر

ذلك اذ لو كان المراد به ما كان بتاثيره على خلاف مقتضى الطبيعي لم

يكن الترديد حاصرا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن انما يقتضيه

لطبيعته او لا يمكن استناده الى الجسمية المشتركة فان نسبتها الى الاحياز

كلها على السوية اولا الى الهيولي لانها تابعة للجسمية في افتقارها الى الاطلاق

فتعين استناده الى امر داخل فيه مختص به وهو الطبيعة وهو المطلوب فان

قلت تاثير الفاعل فيه ان كان من الامور الخارجة التي فرض عدمها

فلا نسلم عدم تحققه مع طبيعته لكن وجود الفاعل عن ان يكون حاصلا في مكان

او مقتضيا له لانه لا يمكن فيها جاز ان يكون حصوله في مكان معين من الفاعل

فان الاين من لوازم وجود الجسم لا يمكن تحقق التاثير في وجود شيء بدون

تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان

معين لا محالة قلت هذا وارد على القائل بان المكان هو البعد واما القائل

بانه هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كما في المحدد واورد

عليه ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن بالنظر الى ذات الجسم

لكنها جاز ان يكون جسم بحيث يحسب نفس الامر خلا يمشي الى حد لان يمتاز عن ان
يحصل مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا على ذلك
التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم الواحد حيزان طبيعيان
لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما وفي الآخر فاما
ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي
حصل فيه طبيعيا لانه هارب عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا
وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس طالبا
له حين ما خلي وطبعه وقد فرضناه طبيعيا هف اورد عليه بان عدم الطلب
للمكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا آخر لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا له
فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا المكان هو مطلوبه وقيل تشريح
هذا الكلام لو وجد للجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في
احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني
فلما ذكره المصنف واما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون في سمت الآخرين او كثر

عليه و

عليه و ح اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاول يلزم ميله
الى جهتين مختلفتين وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتها طبعا فاذا وصل
الى احديهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه واقول لا حاجة الى تمام
كلام المص الى هذا التطويل فان محصله انه لو كان للجسم الواحد حيزان طبيعيان
لامتنع حصوله في احدهما والثاني باطل او يلزم ما على تقدير وقوع الخلف
هكذا المعدوم فصل في الشكل لكل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم
متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر
واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا
هذا مر ما فيه فتذكر واما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا
ارتفاع القواسر اي الامور الخارجة لكان على شكل معين وذلك الشكل
اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر
فاذن هو عن طبعه وهو المط اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على
تناهي الابعاد ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تناهي الابعاد وتستلزمه

من حيث هو وما يعرض للشيء لو اسطة ليست مستندة الى مقتضى السطح لان
حصول الجسم فيه يتوقف على وجود جسم حاو بعد غريب يقتضي المكان
المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه يتوقف على حصوله وهو وان
استند الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو فصل في الحركة والسكون
اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه ان
الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان
وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف
فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع
كالباري تعالى اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها
فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان
يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فان صورة
الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج
فهو الحركة والاول فيه بحث اما اولا فلانه يحصل بعض صفات الكم

فلهذا خرج

فلهذا خرج بقيد بالقوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج
حركة والا لكان كونا وفسادا واما ثانيا فلان الانتقال في الجلدة وهو الفعل
والانفعال والمتى دفعي مع انه ليس كونا وفسادا وان اريد بالسلوك
الحركة فهو يطلق على معنيين الجسم بحيث اي حد من حدود المسافة يفرض
لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه وتسمى الحركة بمعنى التوسط
وهي صورة متشخصة موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى تستلزم
اختلاف نسبة المتحرك الى حدود المسافة وهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار
نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها وسيلانها يفعل في الخيال امرا
ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسمت نسبة المتحرك الى الجزء
الثاني في الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه يتخيل امر ممتد
منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد
في الحس المشترك فيرى لذلك خطا او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها
الا في التوهم لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها فاذا وصل

فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك
فكلية الحجر
والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو الاستقرار
في الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك فله محرك غير
جسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا على الدوام
كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولة التي فيها على اربعة اقسام
منع وقوع الحركة في مقولة بمعنى ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع
آخر منها او من صنف الى صنف او من فرد الى فرد حركة في الكم كالنمو
هو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويداخله في جميع الاقطار
على نسبة طبيعية بخلاف السمن فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء
الاصلية في بعض الحيوانات هي المتولدة من المني كالعظم والعصب والرباط
والزائدة فهي المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمين والذبول
هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة

طبيعية

طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة وقد عد العلامة في
شرح القانون السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذ الحركة
في مقولة يستدعي امرا واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة وظاهر ان
افراد المقدار في النمو والذبول لا يتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير
في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان
له المقدار الصغير مع امر آخر ينضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار
الصغير سواء صار متصلا واحدا او لا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض
لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير
فمحل المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران فلا يكون الحركة الكمية
وكذا الحال في السمن والهزال فينحصر ح في التخلخل والتكاثف اذا ارادوا بالتخلخل
ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينتقص
مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على ان يتباعد
ان يتباعد الاجزاء ويداخلها جسم غريب كالقطن المنفوش والتكاثف

على الانتفاخ وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب
كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه وقد
دل على تحققهما ان القارورة الضيقة الراس اذا كبت على الماء لا ينفذ فيها فاذا
مصت مصا قويا ثم كبت عليه دخلها وما ذلك الا لانه حدث فيها بالمص
انشاعة بل لان المص اخرج بعض الهواء وما حدث في الهواء الباقي تخلخلا
فكبر حجمه بحيث يشغل المكان الذي تم انه اوجد فيه البرد الذي في الماء
تكاثفا فصغر حجمه وعاد بطبعه الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل
فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء وهكذا قالوا واقول الظاهر ان التكاثف
هناك ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا
كبت على الماء الحار جدا يدخل فيها وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده
مع بقاء الصورة النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين
وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان من اين الى اين اخر على سبيل التدريج
وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد

من اجزائه

من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان
ويلازم مكانه فقد اختلف نسب اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج اقول
ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال من وضع الى وضع آخر على التدريج
ولا نسلم ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره فان النائم اذا قعد ينتقل من وضع الى وضع
مع انه لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لا ينافي ذلك والاظهر
ان الحركة واقعة في جميع مقولات الاعراض اما الاضافة فلانه اذا فرض
ان ماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونته اضعف من
سخونة الآخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية
الى نوع آخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان جسم في مكان
اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم آخر
ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على شرف الاضافة ثم تحرك في
الوضع ... فقد انتقل الجسم في هذه الصور من اضافة الى اخرى
تدريجيا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك انه

يتغير من احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما المعقول في الانفعال فلانه
اذا تحرك الجسم من سخونة الى ما اشد منها بالتدريج لحركة من تسخن الى اقوى منه
كذلك واذا زاد الاستعداد في قابل السخونة اشتد التسخين قال الشيخ في الشفاء
ثم ان يكون الانتقال في متى دفعيا اذ الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر
يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض فالمنتقل من سنة الى سنة انما
هو الان واذا فرض زمانان يشتركان في الان فيقال ذلك الان يستمر ...
هناك بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر هناك بالقياس الى الزمان الثاني
وذلك الان نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال ويرد عليه
ان الحاصل في جزء من اجزاء المسافة في حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك
الاجزاء الى البعض دفعيا ايضا وكذا اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة
كان الانتقال من احدهما الى الاخر تدريجيا فكذا الانتقال من زمان الى
زمان اخر بينهما زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا
ونقول انه ما وجه بالحركة اما ان يكون الحركة حاصلة بالطبيعة او لا ان يكون الحركة حاصلة

بالنسبة الى

في شيء اخر مباين له فيوجب هذا باطل كحركة سعال فلك الشمس والحركة المنسوبة الى الات
تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم والحركة
الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول ان ارادوا بها
مبدأ الميل فلا يلائم قوله اما ان يكون مستفادة من خارج اي الغير
من المتحرك في الا اشارة الحسية او لا يكون وان ارادوا بها الميل فلا يلائم قوله
فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
اذ الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود وكثير يكون الجسم فيما ينفعل
رعي عديم الشعور مطلقا فان حمل على الاول فالمراد ويحملها وان حمل على الثاني
فالمراد وان يكون لمبدئها شعور والحمل على الاول اولى بالعبارة فان كان لها شعور
فيمكن محرد الشعور بل يكفي في الحركة الارادية كما في الحركة الفلكية مع شعوره
بل اذا كان لها شعور وارادة فهي الحركة الارادية اقول هذا موقوع بان
مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وارادة
وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية ان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة [illegible]

القسرية وفيه اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية هو الطبيعة المقسورة لا القاسر الا انه
من القدر القدر انما هو بعد فصل في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة
في مسافة وابتداء من السرعة واستدراك معها حركة اخرى ابطا منها واتفقتا
في الاخذ والترك الا انه ترك الاخذ لتكراره وجدت البطيئة قاطعة لمسافة
اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر واذ ان كذلك كان
بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر واحد غير المسافتين والحركتين فقد
يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطء معين
قال الامام هذا مبني على وجود حركتين تبتديان معا وتنتهيان معا وليست هذه المعية
الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا
هو مبني على وجود حركتين احدهما اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة
والبطء الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور واجاب بان الزمان ظاهر الوجود
والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام
والمقصود بيان حقيقته المخصوصة كونه مقدار الحركة والا شك ان العلم

بوجود الزمان

بوجود الزمان يكفينا في اثبات المعية والسرعة والبطء فلا دور اقول يمكن ان
يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطء وان توقف على ثبوت الزمان
في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم به فاجتمع الدور وهذا الامكان
قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ او الترك تفاوت
امكاناهما وعدم ثبات اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل لا يلزم من اجتماعها
اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها واقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار
الحركة فمن لم يكن فيها واقعة في الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء
المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها
وقيل لو اجتمع اجزاء الامكان الحادث في يوم الطوفان في حال ما في يومنا هذا لكانت
نعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحاصل في احدهما حاصلا في الاخر
فهذا الامكان مقدار غير ثابت وهو المعني من الزمان وفي المباحث المشرقية ان الزمان
كالحركة من حيث ان احدهما امر موجود لا في محل غير منقسم والموجود في الحركة
يسمى التوسط ويسمى بالان السيال ايضا والاخر امر موهوم لا وجود له الا في [illegible]

فان كان الحركة بمعنى التوسط فبعض الحركة بمعنى القطع كذلك لان الامر الذي هو مطابق لها
وغير منقسم مثلها فبعض مسافته امر ممتد ادهما مطابقا للحركة بمعنى القطع ... مقدار
الحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان في الذات ليس مركبا من آنات متتالية لانه
مطابق للحركة المطابقة لها والتي تقع عليها الحركة فلو تركب منها لتركب المسافة
من الاجزاء التي لا تتجزى فلكونه مقدارا او قبل مقدار ... يتوقف على الحركة كما وهو
على انه قابل للزيادة والنقصان في الذات ... ولا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة
المناسب ان يكون لامر قار او لهيئة غير قارة ليتم الحصر فان الامر القار وهو الجسم
بذواته في الوجود شامل للجوهر مطلقا وللاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف
الهيئة فانها لا تشمل الجواهر اذ لا تقارنها ... الا باعتبار الظهور في الهيئة
والعروض في الوضع ... الاول لان الزمان غير قار وما يكون مقدارا للامر القار لا يكون
مقدارا للهيئة القارة ... فهو مقدار الهيئة غير القارة وكل هيئة
غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة وسيجيء ... في الفلكيات ...
ابعد ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية

لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فقبل هذا المفروض متقدم اجزاء
الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان منشأ التقدم الزماني ان يكون المتقدم
في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان يكون
الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون
هناك ازمنة غير متناهية منطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة ... ان يكون
تقدم عدمه على وجوده بغير زمان وقد يجاب بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون
كل من المتقدم والمتأخر في زمان مغاير له بل يقتضي ان لا يكون السابق قبل اللاحق قبلية
لا تجامع القبلية معها البعدية فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمان فان لم يكن شيء من
المتقدم والمتأخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما زمانا والآخر ليس بزماني
احتيج الآخر الى الزمان دون الاول وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج شيء
منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا
وبالذات ولغيرها ثانيا وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم
على وجود عمرو اتجه ان يقال لماذا ... انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان

مع حادثة ... ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على
هذه الحادثة انقطع ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت
امس وهذه كانت اليوم والامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لماذا قلت انه متقدم
عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم
على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ امس ... ماخوذ في مفهوم لفظ ...
فلو قيل لماذا قلت امس متقدم على اليوم لكان كما لو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم
متقدم على الزمان المتأخر وهذا ... فكان انقطاع السؤال عند قولنا تلك على الزمان
المتقدم وهذه كانت في الزمان المتأخر لا يدل على ان التقدم عرضي ...
انقطاع السؤال عند ما ذكر ... ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا ...
عند ... في الاثبات لا في الثبوت وهذا هو ... كما لا يخفى فليكن ... الزمان
زمان ... ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فليكن زمانيا
فيلزم ... الزمان ... في الفلكيات ...
فصل ... في اثبات ... الفلك ... جهتان ...

احدهما فوق والآخر تحت فان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي راسه فوقا
وما يلي رجله تحتا بل صار راسه في تحت ورجله في فوق بخلاف باقي الجهات
فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال
شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع صار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله
وبالعكس والجهة يطلق على منتهى الاشارات او منتهى الحركات المستقيمة وبالنظر
الى الاول قيل ان جهة الفوق هي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية
وسطوحها وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة ...
الصحيح لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق ...
آخذة من جهة التحت متوجهة الى ما يليها والمشهور انهما بحسب ... امران
عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن
ورأس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغالب سمي يمينا ومقابله يسارا وما
يحاذي وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ...
سوى ما ذكرت ... الجهات الست ... واعتبروها في سائر الحيوانات

[illegible marginal notes]

انه لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ... باعتبار ... يسار الانسان

وان لم يمكن ابهامها وافرادها متمايزة على الوجه المذكور واما الثاني فهو ان الجسم يمكن ان يفرض

فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم والكل بعد منها طرفان فتكون للجسم ست جهات

الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار امور متمايزة في الجسم فطرفا

الامتداد الطولي يسميان الفوق والتحت باعتبار طول قامة الانسان ... بالفوق والتحت

وطرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد

الباقي يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فاذا اعتبار الثالث يستعمل على الاعتبار

العامي ... ذوات الابعاد وعلى قوائم ... ان العامة غافلون عنها وان

امكن تطبيق اعتبارهم عليها ... على ان قيام بعض الامتدادات على بعض ...

فالحق في اعتبار الجهات ... كانت الجهات غير متناهية بالامكان ان

يفرض في جسم واحد بل في التماس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وكل ...

منها موجود ... في اشكال ... بالواجب التحت هو المركز الذي هو نقطة

موهومة لكنه موجودة ... المركز ... وذو وضع غير منقسم

بالامتداد

في امتداد ماخذ الحركة ومنتهى المكان كذلك كان المكان حيث يستند ... ان

الجهة موجودة ذات وضع لانها ... كذلك ... الاشارة اليها فقد قال

انهم زعموا الا ان الخطوط ليست مركبة من النقط والاسطح من الخطوط ... منفصلة

في انفسها ... فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة الموهومة في وسط الخط

والى الخط الموهوم في وسط السطح فلا يلزم ... الاشارة الحسية ... موجودا في الخارج

بل يلزم ... احد الامرين اما وجوده ... او وجود المحل الذي ... الى ... وكذا المكن الجهة

المتحرك اليها ... بالوصول اليها والقرب منها وانما قيد الاتجاه ... بالمكان الجاه المتحرك

الى المعدوم ... تحصيله ... امكن ... الجاه المتحرك

الى المعدوم بالوصول اليه عند القائل بان المكان هو السطح وانما قلنا انها غير منقسمة

في ذلك الامتداد ... لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك ... لجوز

حركته في الجهة لانها ما اليه الحركة ... كانت الجهة متساوية ...

مم ... فاما ان تتحرك عن المقصد في الجهة او الى المقصد فان تحرك عن المقصد

لم يكن البعد الجزئين في الجهة ... كانت الحركة الى حركة الجهة ... تحرك

[illegible marginal notes]

[illegible marginal notes]

لان المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة ... من الجهة الاول

اعلم ان هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة ... الى ... الجواب

وكان لا حاجة الى هذا التردد لان الجهة مستلزم بالمكان الحركة فيها ...

هذا انما ... وضع الجهة ليس بالذات الا للكانت جهة الحركات ...

في جميع الجهات ... لا بد ... من تحديد وتعيين ... عليه

كما ذكره بعضهم ... جهة الفوق اعني السطح ... من الفلك الاعظم وان كانت ... المحدد

الا ان الجهة التحت اعني المركز ... وان كان تحدد المركز وتعيين وضعه ...

بالمحدد ... تحدد الجهات ليس في خلاء ... ولا في ملاء ...

كانت الجهتان مختلفتين بالطبع ... الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة بالطبع

... احدهما مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة له ... البعض

... لان النار والهواء ... بالطبع للفوق ... عن التحت والارض

... والماء بالعكس فان تحدد الجهات في اطراف الجهات خارج عن الملاء المتشابه

قيل ... المقام ان تحدد الجهات ليس في داخل ... الملاء المتشابه ...

والجهات

... المتشابه في عدم التناهي بعيد جدا ... الى ... النقض ...

... داخل ... في ... اطراف المتشابه ... داخل الملاء ...

[illegible marginal notes]

وجهات خارج عن الملاء المتشابه ... بعض المحققين المراد من الملاء

المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور متخالفة الحقيقة ... بعضها جهة ... وبعضها جهة

اخرى ... الذي لا يكون متناهيا لان التناهي يوجد فيه حدود مختلفة

الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط وانما ... الملاء المتشابه ... اثبات

تحدد الجهات ... على تناهي الابعاد وهو اول ... من الموجهين ...

تمل ... ويه تامل ووجه كان كذلك كان تحددها اما ان يكون بجسم واحد

او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس كريا لا يتحدد به جهة

السفل لان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يفرض هناك

ما هو ابعد من ... جهة السفل ... فصارت ... بالمحاكر

الى ذلك البعد ... غاية البعد ... كان البعد واحد

او خارجا عن البعد ... لكان الجسم كريا ... الا ان ...

... البعد ... بل ... ذلك البعد

... جهة السفل ... غاية البعد الواحد ...

لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى اتفق لانهما جهتان متقابلتان متقابلة في الغاية
بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة
عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر
المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى لما وقعتا على ابلغ وجوه
المتقابلة تلك لما وقعتا على ابلغ الوجوه الممكنة فلم يكن احدهما ابعد الابعاد
المفروضة عن الاخرى اما لكون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى فلا
يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها
غاية البعد لان ما هو البعد عن بعضها غير محدد والواصل منها فهو اقرب من الاخر
ولكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع فلم يكن غاية القرب
من البعض الاخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فهو بالبعد
الا ان فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون
كرة والا لم يتحدد جهة السفل فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه ووقع
المحاط حشوا لا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام اذ لو كان

وراء جسم

وراء جسم لما كانت جهة الفوق التي هي منتهى الاشارة فيحصل المطلوب
وانت تعلم ان ما ذكره لو تم لدل على كروية جسم محدد الفوق والتحت محيط بسائر
الاجسام اعني الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة
في الفصول الاتية فلا تغفل فصل في ان الفلك بسيط اي ليس مركبا من اجسام
مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق البسيط
على معان اخر الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحس فيشتمل
العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم الثاني ما يكون كل جزء منه مساويا
في بحسب الحقيقة مساويا بالكلية في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء
المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا
والمستديرة في الوضع الا الحركة الى المركز والحركة عنه فاما المستديرة فلم ... الا
كما صرح به بعض المحققين وهي كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة
المستقيمة فلان ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض حركتها فانه يتوجه الى جهة
ويتارك اخرى وكل ما هو كذلك فالجهات متحددة قبله فيه نظر اذ لا يلزم ...

او فيها اجزاء محدودة ... العناصر
و... في اسمائها وحدودها
والثالث ما يكون كل جزء منه مساويا
... الكل في الكلام
فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة ...

الا تحدد الجهات قبل حركته والا استحال ذلك فاما ان يتحدد بالمحدد قبل حركته فالمناسب ...
الانحصار على ان يقال فالجهات لا يكون متحددة به والفلك ليس كذلك بل تحددت به
الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة وهي كان كذلك وجب ان يكون بسيطا
اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه اي بسايطه على شكل الطبيعي
او قسري او يكون بعضها على شكل الطبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل
الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الشكل الكرة
قالوا لان الطبيعة في الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل
الا فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال
يكون جانب منه خطا او سطحا او نقطة ولو كان كل واحد منها كرة
لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني
والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون على غير الشكل
الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تغير الشكل لا يخلو عن حركة اينية
هف ولا يخفى عليك ان الثابت فيما سبق استحالة الاينية على الفلك

قابلا للحركة المستقيمة

والمثبت

قابلا للحركة المستقيمة والمتغير منها استحالة ان يكون اجزاؤه قابلة لها وقد يقال اذا
كانت اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متحددة عليها و...
متحددة عليه لتقدم الجزء على الكل بالطبع فيلزم ان يكون الجهات متحددة عليه فلم يكن محددا
لها هف وفيه بحث اما اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها
مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى جهتي الفوق والتحت فلم يلزم تحددهما قبل المحدد
والمحدد انما يحدد لهما دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهات
حركاتها على حركاتها لا عليها فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اي الوضعية
لان كل جزء يفرض من اجزائه المفروضة فيه هذا مبني على ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه
بالفعل لا يختص بما هو عليه طبعه ... يقتضي حصول وضع معين ومحاذاة معينة للشيء
الا جواز في الطبيعة اورد عليه ان البسائط التي يستدل بها على ان
الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة
فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو محال بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح
بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بد هناك من قطبين معينين

بعض دون بعض

ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة حدائط الصغر والكبر ترسمها النقط المفروضة فيها
بحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطؤ مع استواء جميع النقط المفروضة
في ذلك البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة بالحركة
البطيئة والسريعة وان رجح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص بحسب
الكون الذي عليه اما لحركة وان لم نعلم بعينه حرره كون المتحرك البسيط ذات
تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه منع كثير من قواعدهم

فلكل جزء منه ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر وما ذلك الا بالحركة
ولما امتنع المستقيم تعين المستديرة وقد يقال لم لا يجوز [illegible] والمحاذاة بطبايع
الاجزاء يستلزم جواز زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها او يجوز
زوالها بحركة غيرها تمام اعتبار الوضع والمحاذاة مع سوا كان ذلك الحركة طبيعة او قسرية
او حيث بانا وان فرضنا وجوب سكون الغير فحينئذ من حيث انه بسيط وجد ما كل
جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فيتعين الامكان بحركة قطعا ونقول انه يجب ان يكون
فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا للحركة المستديرة لكن التالي كاذب

فالمقدم

فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن فيه طبعا المناسب الانتقال لو لم يكن فيه طبعا
مبدأ ميل مستدير اقول في كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع مانعا الطباع
ومنافيا لما كان مستعدا وارادة لا تلايم قوله فيما بعد والا لكان الشيء مع العايق
الطبيعي كهو لا معه والكان بمنع الطبيعة فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من
خارج اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس طبيعته مبدأ ميل ميلا من خارج
تساوي الجسم الثقيل الميل والذي لا ميل طبيعيا فيه في السرعة كما تحقق
والا استحالة في ذلك ايضا لا يصح قوله فلا يكون فيه ميل مستدير
والمناسب ان يحمل الطبع على الطباع والعايق الطبيعي على المنافي لما كان مستعدا
وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح
بعض المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة
وفيه بحث اذ لو اريد بها ان الحركة المستديرة ممكنة لذاته لم فهذا لا ينافي امتناع حركته
على الاستدارة بواسطة عدم علتها وهي الميل المستدير وان اريد بها ان الفلك مستعد
تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الا بالاستعداد التام بعينه جار في كل البسائط العنصرية

الا عنه وجود جميع شرايطه وعدم
جميع الموانع وذلك غير معلوم ... ما ذكره

او لا يشبه في الكان حركة المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الا ان كرة النار تتحرك
بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به ويمكن تقرير الدليل
على وجه يندفع فيه الكان الحركة بحسب الذات ولا يرد النقض بان يقال التحريك
القسري للفلك ممكن وما ينبعث بحركة قسرا بالفعل فيه من مبدأ ميل طباعي الامتنع
في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ مبدأ ميل مستدير وانما قلنا انه ليس
لكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج لانه لو كان من خارج لكان

مسافة

في زمان او لا يتصور وقوع الحركة لا في زمان ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي
لكون ذلك الميل معاوقا للميل القسري لمخالفة اياه في الجهة فيتحرك بمثل تلك القوة
في غير تلك المسافة والا لكان الشيء مع العايق الى الحركة الميل الطبيعي كهو لا معه
يميل لا بالطبع فرض عدم الميل العايق مع عدم جميع العوايق فيمكن ان يكون فالتفاوت بين الميل
ومقدار العايق آخر يعاوق ذلك العايق الميل الذي في ذي الميل الطبيعي فلا بد ان يكون زمان عديم
الميل اقصر من زمان ذي الميل او حيث بانا نفرض مثل ذلك العايق مع ذي الميل الضعيف
وذلك الى بان الاقصر نسبته لا محالة الى الزمان الاطول وذلك بعض لكان يكون زمان عديم الميل

الذي يعود ... المعاوقة

ساعة

ساعة وزمان ذي الميل ساعتين مثلا وفرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف من الميل الاول
بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة زمان الاقصر الى الزمان الاطول فيكون
نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته
اي مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية المعاوقة
التي في الجسم وتنقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة مثلا لو نقص نصف
الميلية بالتوهين الى كونه نصفا فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان سرعة
ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثاني في نصف زمان
ذي الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عديم الميل مسافة ذي الميل الاول وهي مثل مسافة
عديم الميل فظهر ان الجسم العديم الميل والذي له ميل فرضناه يتساويان في السرعة والبطؤ
وهو محال وقد يقرر الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة المذكورة بوجه آخر بان يقال فيقطع
ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل في زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص
بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة
اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة

فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثاني نصف الميل
الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول وهذا مثال
فذلك مسافة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات وجود الحركة من حيث هي
لا يتصور الا في زمان فذلك الزمان الذي تقتضيه ماهيتها يلزمه محفوظا في جميع الحركات
وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة في مسافة واحدة في اجل
اصل الحركة وهي زمان حركة عديم الميل ويكون مسافة في ذي الميل الاول بازاء ميله
ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل الاول كان زمان حركة ذي
الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول فيكون بنصف مسافة بازاء ميله فيكون
زمانه مسافة ونصفا واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا ينقسم فيه بالفعل
بل بحسب الفرض الى اجزاء بعضها ازمنة الحركة ويقع عند حد وكذلك الحركة متصلة
بانطباقها على المسافة والزمان ولا تنقسم الا الى اجزاء هي حركات كما ان المسافة
لا تنقسم الا الى اجزاء هي مسافة لكل واحد منها مسافة في زمان اتية حركة في تلك
الاجزاء على ان وجه ادنية كان لكل جزء منها زمانه وكان لكل زمان جزء فاخر من اجزاء تلك الحركة

وذلك الجزء

وذلك الجزء لا يتم حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة وملاقى في ايضا مسافة فهي الحركة
من حيث هي حاصلة الان تقع في اي جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان في المسافة
فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل تقتضي مطلقهما ويمكن
ان يقال انما النسبة في الحكم بان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة مخصوصة تقتضي قدرا
معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع قطع النظر
عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض من الزمان بازاء
المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام
الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوي تلك الاجسام فيها
وما زاد عليه يكون بازاء المعاوق وهذا الزمان الذي كان في الحكم الى الجسم العديم الميل والذي له الميل
فيه متساويين في المسافة الا اذا كان الميل الثقيل على ما قاله ولم لا يجوز ان يكون بلغا
من مراتب الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معاوقة كما ان قطرات الماء اذا تتابعت الا مانان
وتكررت اثرت في الحجر ولا تأثير اصلا لقطرة فيه وهذا الاعتراض على من فرض
تحرك ذلك الجسم الذي لا ميل فيه اولا فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول نسبة زمان

عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول وانما يتوجه على الجسمين الاولين بان تعين الاختلاف
جهة ميلهما او لاجتماع الامور المذكورة او لان الاول مشاهد لا يتأتى انكاره واستحالة
الثاني مبنية على ما تقدم في مباحث الامور الجسمية وما مر في المباحث العشرة وهذا انكره من فرض الميل
على النسبة المذكورة ممكنة ويمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة والضعف
وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس
على انه يجوز ان يكون لمقدار نسبة الى مقدار آخر ولا توجد تلك النسبة بين الزمن العددية
فهذا هو الاعتراض على من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا والحاصل بالنسبة فيما تكلم
ونقول ايضا ان الفلك لا يمكن ان يكون في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الفلكية
الواحدة مقتضية للامرين المتنافيين بالذات فينبغي ان لانافي المنافاة بين الميل
المستقيم والميل المستدير لاجتماعهما في الكرة المدحرجة فانا نقول من ان الميل المستقيم يقتضي
توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضي صرفه عنها او المستدير لا يقتضي التوجه الا ان يقتضي
الصرف ولكن مسلم المنافاة يجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة امرين متنافيين
باعتبارين المتنافيين فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وما يطلقهما

يا بتغير لك

باشتراك في المعنيين على حدوث صورة نوعية وزوالها اي وعلى الوجود بعد العدم
والعدم بعد الوجود والمراد هنا هو الاول والخرق والالتيام اي افتراق الاجزاء
وافتراقها اما انه لا يقبل الكون والفساد فلان محدد الجهات والكل شيء من المحدد
يقابل الكون والفساد واما الصغرى فقد تقررت واما الكبرى فلان ما يقبل الكون
والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعي والصورة الفاسدة حيز آخر طبيعي لانه يشار ان
ان لكل جسم حيزا طبيعيا وهذا الدليل على ان يكون الحيز الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز
الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان
مختلفتان بالنوع ولا يمنع ذلك لان الامور المختلفة بالنوع جاز ان يشترك في لازم واحد
ولكل ما هذا شانه اي ما يكون للصورة الحادثة حيز طبيعي والصورة الفاسدة حيز آخر
طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان تحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب
فان حصلت في حيز غريب يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي
فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي
ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فهناك اذ المحدد لا حيز له بمعنى المكان ولا يتحيز

[illegible]

هو هذا على المنع الاصح منه ورابعا انه لا يقبل الخرق والالتيام فلانه لو كان الفلك قابلا لهما
لزم ان حصول الكون والفساد لانهما بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان لها
تحصل بالحركة المستقيمة لا يجوز انفكاكها عنه مراد المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا فلا يخفى
الا ما حكم بعضهم من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء وافتراقها المستلزم
للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة منها او المستديرة
وكلاهما محال اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان
الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة
ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة لها او ساكنة لكن هذه الافاعيل المختلفة
مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل
اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف والقسرية
فلما تقرر ... انه ... هناك واما الارادية فلان الفلك بسائط ... الالات الجسمانية
المختلفة التي تواسطها يصدر تلك الافاعيل المختلفة ... الفلكية بان زادة فصل
وان الفلك يتحرك على الاستدارة واما لان الحركة اما ... الى الزمان

صدرا

مقدار لها واما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة المستقيمة في الحركة
الاينية تطلقا المستديرة هي الوضعية وذلك لان الزاوية منها غير حاصل
لا حصول ان يكون الى الحافظ ... حركة ... او كيفية والملايم للكلام فيما بعد ان
يحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم ويصرح بحال المنافية في الخطوط

اوسع

لا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان يذهب الى غير النهاية او يرجع ... الاول
وآلالزم وجود بعد غير متناه هو المسافة الحركة ادا الحركة الموجودة لا بعد
والحركة التي هي بعد ليس موجودة وهو بين الثاني لانها لو رجعت لكانت ينتهي الى طرف
قبل الرجوع فيكون منعطفة بالسكون لان بين كل حركتين سكونا الا ان المتصل
لان ذلك الطرف موجود في حال الوصول الى ... يتعلق الاتصال حال الوصول ...
موجود احال الوصول استحال ان يتعلق الوصول قبل عليه لان الميل فاعل الوصول
حتى يلزم وجوده حال الوصول بل يا ... معه للوصول كالحركة فلا بد يتعاده مع المعلول
وكلما كان الميل الموصل موجود الم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل يمنع الا وصول
لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في الجملة اوردها عليه الا ... انا

لامتناع الاستحالة المذكورة اقول الكلام مبني على ان الميل هو المدافعة والعلم ... او
بالميل هو نفس المدافعة فانه قد يطلق عليها ايضا وكلما شبهة في تلك الاكسي ...
قال الشيخ لا تقنع الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون
شيء فيه بالفعل مدافعة الحجر وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظن ان الحجر المرمي الى فوق
فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدا ما من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال
العايق فالمال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل الا وصول او كل واحد
من الميلين بقضية الاتصال ولازمة الوصول آنا اي حادث في آن الا الحركة
ويكون غير موصل انه لان حال الوصول اي ما يحدث هو فيه لو كان زمانا او قسم

معقم

فحينئذ ما يكون الجسم في احد طرفيه الحكم واصلا وفي قسم ... ان اراد ان لزم ان كونه ...
وصولا نا ما فلا محذور وان اراد ... وقد قال ... الذي في منتهى المسافة
الممتدة لا يكمن منقسما في ذلك الامتداد ... حدا فالوصول اليه آنا
اذ لو كان زمانا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول بشيئا فشيئا وكذا حال
حين وزر غير موصل قبيل وانه قد ثبت ان الوصول آني وهذا السيفزوانا ... الا وصول

انا

آنيا ايضا لان رفع الآني آني لاتحاله وقد يقال ان الانطباق والموازاة والمماسة
والتماس والوصول امثالها آنيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة مع آن
زوال كل منها زماني اذ لا يحصل الابعد الحركة فان اخذ الجسمين اذا تحرك على
الانطباق على الجسم الاخر لا شك انهما ينطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول
هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال
في جميع ما ذكرنا واذا كان كل واحد منهما اي الميلين آنيا وجب ان يكون بين الآنين
زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى
على الآنات ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها المسافة
على الحركة المنطبقة على الزمان وهو ... هذا ... وجود زمان بين الآنين ...

ان يتحرك فيه الجسم

انه لا يتحرك فيه الجسم لانه لو تحرك فيه فاما ان يكون ذلك الطرف الذي يكون فيه غيرا ان يكون فيه
الجسم وصوله في الآن الذي فرضناه آن الوصول او غيره فيلزم وجود الميل قبل وجوده
او الحركة عنه انما يوجد بالميل الثاني اعلم ان الحجة هي ان المتحرك الا المنتهى آنا
يصل اليه في آن وآن الحركة عنه بعد كونه واصلا اليه لا محالة يصير مفارقا ومباينا له

الحجة المشهورة

في آن ابعد وبالجملة ان الاتحاد والانين وان الحكان في اصطلاح المنتهي ومباينا الرجعا ويجب
تغايرهما بالذات ويستحيل تسالبهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه التوالي
بالجزء وذلك الزمان زمان سكون اذ لا حركة هناك لا في ذلك الحد ولا في غيره
الجهة تعينها عامة في الحدود المفروضة في المسافة والمعطل الى ان يقطعها حركة واحدة
وقد ابطلها الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة والمباينة بعد حركة الرجوع هناك
اما ان آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة آن يصدق فيه على المتحرك انه
مفارق ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهي فان عنوا بآن المباينة طرف زمان
المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان يكون حد اشترك ما بين زمانين
الحركتين وان عنوا به آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن
الوصول وان بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة
وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن يفرض في زمان وقوع فيه حركة الرجوع
يكون فيه مباين ان ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار
الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة اقول تقريره بما ذكر اني العدول

عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى ان اللاوصول آني كما فعله المصنف بعيد جدا
فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهذه الحركة
غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة
لا حركة مستديرة تحتمل الدوام الا حركة الفلك فاذن الفلك اي جرم من
الافلاك وهو الفلك الاعظم على رايهم متحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب
اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة
ابدا ويكون الزمان محفوظا بها بدايته ان يقع بها شبهة يستمسك بها بعض الحكماء
على انه لا يجب تخلل السكون بين الحركتين فالوا لو وجب ذلك فاذا فرض ان رمية
حجر الى فوق ويلاقيه في الجو جبل ساقط لجيث تماس سطحا منه ويرجع في
مكانه فيجب توسط سكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون
الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف في الجو بمصادمة الحجر
فاجاب بان الحجر المرمي الى فوق عند نزول الجبل ينتهي حركتها اليه سكون الحجر
لانقطاع الحركة الصاعدة فان الملاقات وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا يوجد الا في الزمان

ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لان السكون هنا آني واما يستتر زمانا فانه اذا ان
حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليلزم بينهما زمان السكون
بل هما يجتمعان في آن الملاقات لعدم تنافيهما بالذات احدهما وهو الميل الصاعد
في الحجر الاول وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جر الجبل كالحجر المرفوع لا
فوق يحس فيه الرافع ميلا هابطا هو ميل الذات الطبيعي ويحس منه وضع يده
عليه في حال الطالع ميلا صاعدا هو مثله العرضي الحاصل له من جر الرافع وحركة
الجبل زمانية وليس منتهيا اي بهذه الحركة التي يوجد في زمان وذلك السكون الآني
يوجد في آن هو مبدأ ذلك الزمان ومنقرض بعده مخالفة بهذا الحاصل
ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد بالميل العرضي مالا يتوقع
بالمتحرك بل بما يجاوره ويجاذبه على قياس الحركة العرضية والمفصل اذا توارد ان
الميل الهابط للحجر ليس من هذا القبيل والفوقية منه ومن الميل الصاعد للحجر
بين وقد يجاب ايضا بان الحجر لا يماس الجبل بل اذا وصل الحجر اليه الهواء قدت تم
رجعت قبل الوصول الى الجبل لا بل يستبعد ذلك الضرورات الطبيعية تقطع التسمية العقل

بالمتحرك

نسبة الحكان الى الضرورات ... زمان ...

كان في الخلاء في ان الفلك يتحرك بالارادة لان حركته الذاتية لو لم يكن ارادية
لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة
منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك لان كل من الهرب والطلب في الحركة المستديرة محال اما
انه لا يجوز ان يكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل وضع يتحرك
عنها الجسم بحركة المستديرة فحركته عنها توجهه اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحال
ان يكون توجها اليه فان قلت لو كان ترك كل وضع في الحركة عين التوجه الى ذلك
الوضع لاستحال كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا وغير
مراد في حالة واحدة قلت يجوز ذلك من جهتين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور
جاز ان يختلف اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور هناك اختلاف
الجهات والاغراض وههنا بحث لانا لا نسلم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع
بل الى مثل مرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست طالبة
بل طلبا لحالة ملائمة فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هرب عنه و
التوجه الى الشيء بالطبع استحال ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا وصلت الجسم
بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته فيلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا
وراء الحركة يتوصل بها اليه واما المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة
ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها يقتضي التأدي الى الغير فيكون المطلوب الك

الغير ويمكن ان يقال لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة المطلوبة
لازدياد حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد
لحالة اخرى يطلبها فلذا يتحرك دائما والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان
يكون قسرية لان القسرية على خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث لا طبع لا قسر فيه
بحيث اذ لا يلزم من عدم كون حركة المستديرة طبيعية ان لا يكون له ميل طباعي
مخالف لهذه الحركة في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن
المادة لان القوة المحركة للفلك يقوى على افعال اى دورات غير متناهية بحسب
العدة ولا شيء من القوى الجسمانية المنتهية كذلك في الجسم البسيط المنقسم
بانقسامه كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية
المذكورة لا يقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرناها فهي قابلة
بتجزي الجسم للتجزي الى اجزاء كل منها قوة والجزء اى كل جزء منها بالنسبة الى
جزء الجسم يقوى على شيء نسبته الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل الجسم نسبة
جزء الجسم الى كله والجملة يقوى على مجموع تلك الاشياء والا لكان الجزء اى
جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا للكل اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم
او اكثر منه في التأثير هف اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين
صغرا وكبرا في قبول الحركة الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين
كان الجسمان

كان الجسمان متساويين في قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت هناك
الا في المحركين فيجب التفاوت في الحركتين على نسبة تفاوتهما ومتى كان كذلك فالمجموع
اى القوة كلها لا يقوى على غير المتناهي لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية
من مبدء معين او على جملة غير متناهية والثاني باطل اذ المجموع يقوى على ذلك المبدء على
ما هو زايد فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هف قيل لعله انما قيد غير المتناهي
بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة
كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا الحكم
الالوف المتضاعفة والمائة المتضاعفة الى غير النهاية وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي
متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان
في نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لا يحصلان الا باعتبار العدد العارض للاجزاء
المفروضة للزمان ولا يبقى ح الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه بلا يندفع
عنه وهو ان الاتساق ح الا يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المطلوب موقوف على
اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض
لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع
ونفي الزيادة على غير المتناهي العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك
لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبدء واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة

على غير المتناهي في جهة التناهي كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئين
من مبدئين مختلفين احدهما من يوم والاخر يوم اخر قبل ذلك اليوم او بعده
والدليل على هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد منه
لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيل واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب
الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره في الحركة اقول غير المتناهي
على غير المتناهي انما يستحيل اذا كانا امتدادين مبدئهما واحد فان لم يكونا امتدادين كاعداد
الشهور والسنين او لم يكن مبدئهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدئه وسط خط كذلك
فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين
القيدين وفيه نظر لانا نم ان التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدء المفروض حتى يلزم
الخ لم لا يجوز ان يقع التفاوت في خلال الحركتين لاختلاف الحركتين في السرعة والبطوء
فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الاخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان
انضمام المتناهي الى المتناهي مرات متناهية لا يوجب اللاتناهي وانما كانت مرات الانضمام
متناهية لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناه وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير
النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكرناه فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة
الجسمانية من المحركات فهو متناه في ان المحرك القريب بلا واسطة محرك اخر للفلك
فهو قوة جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا في ان كلا منها محل ارتسام الصور
الجزئية الا ان

الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض
اجزائه على البعض في الحلية ويسمى نفسا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية
للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها ينزل مع افلاكه منزلة
حيوان واحد ذو نفس واحدة يتعلق بالكوكب اول تعلقها وبافلاكه بواسطة الكواكب
بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة
المحركة منبعثة عن الكوكب الذي هو كالقلب في افلاكه التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية
وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارات
وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل واحد من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه
وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات ومنعتة على انفسها فعدد
النفوس على هذا الرأي عدد الافلاك والكواكب جميعا لان التحريكات الاختيارية
يعني الارادية الجزئية لا يقع الا عن ارادة تابعة في الا غلب للشوق الى طلب ملايم
ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة الارادة للشوق كون
الانسان مريد التناول ما لا يشتهيه كما في الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري
قد يترتب على تصور النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهيه
كما اذا منع مانع من حياء او حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك الامر الملايم او المنافر
من حيث انه ملايم او منافر تصورا مطابقا او غير مطابق وح اما ان يقع عن تصور كلي

او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع به بعض
الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدء التحريكات الجزئية الارادية تصورات جزئية
فيلزم كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي التصور الجزئي لزم الدور لان تصور الجزئي من حيث انه ممتنع
من وقوع الشركة فيه يتوقف على وجوده لانا قبل حدوث السواد المعين لا نتصور الا سوادا معينا في هذا
المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود وان كانت الى فالا يكون الا كليا وانما
نتصور هذا السواد من حيث شخصيته المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو
توقف وجوده على مثل هذه التصور كان دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف
على حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تحصيل الفاعل
المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدء لحصوله في الخيال فقد يكون
حصوله في الخيال ايضا مبدء لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني
هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة
ترتسم في النفس لان الصورة الجزئية ترتسم ربما اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف
في الصغر والكبر لاختلاف حال الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ عنه الصورتان بالصغر
والكبر او لاختلافهما في المحل من المدرك فيلزم المحذور لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض
كالشكل والسواد والبياض واجيب عنه بان المفروض ا ب وهما فيهما او اقول ا ب وهما في
الاعراض باشخاصها ممتنع ومجرد الشك ورفع مهيات الاعراض لا يقتضي باب المناقشة لا محال

ان يكون الاختلاف

ان يكون الاختلاف لتشخصهما لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من
نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون
ماخوذة من خارج فتعين القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في
محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة في الوضع
وما هذا شانه فهو جسماني قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على
التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للافلاك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها
هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب عنه بان سائر الحركات
الفلكية من الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها والبرهان انما
قام على ان القوة الجسمانية لا يكون مؤثرة آثارا غير متناهية لا على ان لا يكون واسطة
في صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية و
كونها واسطة في صدور آثار لا يتناهى جاز ايضا كونها مبادي لتلك الآثار لانها
المباشرة لتلك التحريكات عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشر لها
استقلالا وقد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس
المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة
والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية
ابتداء من غير واسطة وذلك لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات

الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فتامل   في العنصريات وهو يشتمل على ستة
فصول   في البسائط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار وعلى
التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض
والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة العربية
كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها يتركب منها المركبات
يسمى اسطقسات ومن حيث انها تنحل اليها المركبات يسمى عناصر ومن حيث يحصل بتعددها
عالم الكون والفساد يسمى اركانا ومن حيث ينقلب كل منها الى الاخر يسمى اصول
الكون والفساد وكل واحد منها قابل للكون والفساد والصور المحتملة في
الانقلابات اثنى عشر حاصلة من مقايسة كل واحد من الاربعة الثلثة الباقية
فستة منها لا واسطة فيها وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الاخر
بعينه انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس
وهي التي تعرض المصنف لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة
واحدة بعينه انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها لا
لا يحصل الا بواسطتين بعينه انقلاب الارض نارا وبالعكس هذا ما اشتهر
بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة وصارت
لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة فلو صح ما ذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى

اجزاء ارضية

اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا قد صرحوا بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية نارا لان الماء
الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا اقرب منه في الجسم فلا مجال لان يتوهم ان فيها اجزاء
ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخير او التشرب وقيل ذلك معاين في عين
سبهسكوه وهي قرية من بلدة مراغة من بلاد آذربايجان وماء ينقلب حجرا مرمرا او حجر
تجعل بالحيل الاكسيرية ماء ينعقد ملحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الملح
كالنوشادر ثم اذابته الماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياها حارة ويحلون
فيها احجارا صلبة حجرية حتى تصير مياها جارية وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى في قلل
الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة ويصير ماء ويتقاطر دفعة من غير ان ينساق
اليها سحاب من موضع اخر وينعقد في بخار متصاعدة والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك
في جبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل المساكن الجبلية امثال
ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالحر كما يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة في
الشمس وعند غليان القدر وكذا الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا سدت
المنافذ التي يدخل فيها الهواء الجديد والح في النفخ والنار ايضا ينقلب هواء كما
في المصباح فانما ينفصل عن شعلة لو بقيت نارا لرؤيت ولاحرقت سقف الخيمة
فاذن انقلبت هواء وايضا ان النار الكائنة في كور الحدادين ينطفي ويصير هواء
ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات

مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس الصور
الصور الطبيعية لاستحال ذلك ولا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر في جميع الكيفيات
لسائر العناصر والبسائط سواء كانت حقيقية او اضافية ليشمل الكلام المزاج
الثاني ويكون تعريف المزاج جامعا اذ الصغرت واجتمعت وتماست في
المركب وبعضها في بعض لقوا ما ان كيفياتها المتضادة قيل المراد بتضاد الكيفيات فعل م
ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي يكون بين شيئين في غاية
الخلاف والا لم يكن الكلام مشتملا للمزاج الثاني كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج
الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لا حاجة الى
حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها
رطب وبعضها يابس وكما ان بين البياض والسواد على الاطلاق تضادا وغاية
الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكسر كل واحد منها
سورة كيفية الآخر الظاهر ان مذهبه ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل
الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة
مثلا تكسر سورة البرودة والبرودة مثلا تكسر سورة الحرارة وانكسار سورة البرودة
لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا
امتزج بالماء الشديد الحرارة تكسر سورة حرارتها فيحصل كيفية متوسطة متشابهة في تلك
الكيفيات

الكيفيات المتضادة بحيث يستسخن بالقياس الى البرودة ويستبرد بالقياس الى الحرارة
وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في اجزائه بمعنى يكون الحاصل من تلك الكيفيات
في كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل في الجزء الآخر ومساويه في الحقيقة النوعية
من غير تفاوت الا بالمحل وهي المزاج في كائنات الجو وهي ما يحدث عن العناصر
بلا مزاج ووجه التسمية ان اكثرها يحدث في الجو اي ما بين السماء والارض اما السحاب
والمطر وما يتعلق بها فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية
تمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر القاعدة ان
ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد عن الماء وقيل هذه المقدمة ليست تعليلا
لما قبلها بل هي مقدمة تفيدنا في اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا
ماطرا واقول يمكن توجيه الكلام بوجه ما يكون هذه المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قد
ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهي التي تتلاشى فيها الادخنة
المرتفعة عن السفل وتتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها
الثانية الهواء الغالب ما يقرب من الخلوص اذ لا يصل اليه حرارة ما فوقه
ولا برودة ما تحته من الارض والماء وهي التي يحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد
المختلط بالابخرة المائية ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض
ويسمى طبقة زمهريرية وهي منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء

الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار والارض
للماء فحاصل كلام ان كلا من الطبقتين الاخريين تستفيد كيفية البرد من مخالطة تلك الابخرة
المائية لكن الطبقة الرابعة لا تبقى على افراط برودتها التي اكتسبتها من مخالطة تلك الابخرة
لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع عنها اثر شعاع
الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فان لم يكن البرد
قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل الحاصل من التكاثف والانجماد فالمجتمع هو السحاب
والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها
او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها نزل السحاب ثلجا و
ان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده نزل بردا واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة
الباردة الزمهريرية لقلة الحرارة الموجبة للصعود فان كان كثيرا ينعقد سحابا ماطرا ان اصابه
برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد يصعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه
مكبة موضوعة على وهدة فكان من هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحتها من اهل القرية
التي كانت هناك يمطرون وقليلا ينعقد ويسمى ضبابا ويرتفع بادنى حرارة تصل اليها لكثرة
لطافته وان كان قليلا فاذا ضربه البرد في الليل فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع
ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل
منه الاقسام المذكورة والذي قيد المصنف السبب فيما سبق بالاكثري واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان

هو اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار ارضية ملتطفة بالحرارة لا تمايز بينهما في الحس لغاية
الصغر اذا ارتفع مع البخار مختلطين وانعقد السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما
بين السحاب فان صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزل منه الى السفل لحجم
لنزوله يمزق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد
بتمزيقه وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية للحرارة كان
برقا ان كان لطيفا وينطفي بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفي حتى يصل الى
الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام
المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما
كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شيء اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا واما الرياح
فقد يكون لسبب ان السحاب اذا ثقل لكثرة البرد اندفع الى اسفل فصار ليتسخن بالحركة
وتحليل الاجزاء المائية في اثنائها هواء متحركا اي ريحا وايضا يتموج الهواء بالاندفاع
المذكور فيحصل الريح وقد يكون الاندفاع يعرض بسبب تراكم السحب وتزاحمها
او لاختلافها في القوام فيندفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب من جانب
الى جهة اخرى وقد يكون الانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اي ازدياد مقداره
بدون انضمام جسم اخر اليه واندفاعه من جهة الى اخرى فيندفع ما يجاوره و
ذلك المجاور ايضا يدافع ما يجاوره فيتموج الهواء ويضعف تلك المدافعة شيئا

مستديرة حول القمر وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والقمر الاجزاء المذكورة
على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها الى القمر ونظرنا تلك الاجزاء
فيرى في كل منها ضوء القمر دون شكله لما سبق فكان مجموعها على هيئة دائرة
تامة ان اوقعت ... ويدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء
واذا اتفق ان يوجد سحابان على الصفة المذكورة احدهما تحت الاخرى
حدثت هناك هالة تحت هالة وتكون التحتانية اعظم لانها اقرب الينا وزعم
بعضهم انه راى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس ... الطفاوة ...
نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفاء انه راى
حولها تامة ذات الوان ... ونادرة انه راى الناقصة على الوان قوس قزح واما الشهب
فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعل
بحرارة النار فانقلب الى النار وتلتهب بسرعة حتى يرى كانه طفي بانه على ما ذكره المحقق
في شرح الاشارات انه يشتعل طرفه الذي ... ويذهب الاشتعال فيه الى اخره
فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب
فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا احرقته صارت جزء ... ثم انطفت ...
ذلك لطيفه وان كان الدخان غليظا لا يطفي النار اياما او شهورا ...
ويكون على صورة ذوابة او ذنب او رمح او حيوان له قرون وقد حكى ان ...
... زمان كثير ظهر في السماء نار ... في ناحية القطب الشمالي وبقيت السنة كلها

وكانت الظلمة تغشى العالم تسع ساعات من النهار ... لم يكن احد يبصر
شيئا وكان ينزل من الجو شبه الهشيم والرماد وان اتصل الدخان بالارض
تشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة وانفجار العيون
فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويبرد بها اي بالارض فينقلب
مياها مختلطة باجزاء بخارية اذا قل فاذا كثر البخار بحيث لا يسعه الارض
اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون قال ابو البركات في المعتبر ان السبب
في العيون والقنوات وما يجري مجراها هو ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها
تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استمدادها من الاهوية والابخرة المنحصرة في الارض
لا مدخل لها في ذلك واحتج بان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء
فلو كان السبب هذه لكانت في الشتاء اكثر في العيون والقنوات ومياه الابار
في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما ثبت عليه
التجربة والحق ان السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر لا ... عن
اعتبار السبب الذي ذكره المصنف ... انما هو ... ان يكون
ذلك هو السبب التام لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك ... واذا غلظ
البخار بحيث لا ينفذ في مجاري الارض او كانت الارض كثيفة عديمة المسام
اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ وزلزلت الارض لغاية غلظه وكذا الريح
والدخان وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث صوت هائل وقد يخرج

فشيئا الى غاية ما فيقف وقد يحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه تحرك
الهواء المجاور له الى جهته ضرورة امتناع الخلاء وقد يكون بسبب برد الدخان المتصعد
الى الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما اى مكيفا بكيفية سمية محرقا وقد
يرى فيه حمرة شعل النيران لاحتراقه في نفسه بالاشعة وقيل باختلاطه ببقية مادة الشهب
او لمروره بالارض الحارة جدا وقد يقال يحدث برياح مختلفة الجهة دفعة فيتدافع تلك
الرياح الاجزاء الارضية فينضغط تلك الاجزاء بينهما لقوة كانها يلتوى على نفسها
وهى الاعصار واما قوس قزح فهى انما يحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر اى
الشمس في اجزاء رشية صغيرة صيقلية متقاربة غير متصلة مستديرة اى واقعة على هيئة
الاستدارة وبيانه اذا وجدت في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس
الشعاع البصرى عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اما
جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق واديرنا على الشمس ونظرنا
الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى كل من تلك الاجزاء ضوءها
دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصيقل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا
ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس مستديرة اقل
من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التى
ينعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء الاجزاء

الرشية

الرشية جسم كثيف ليصير كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيه شىء اذا كان
وراءه شفاف كما ذكر وانما قيد بكون الشمس قريبة من الافق فان الاجزاء الرشية
الكائنة في الهواء للطافتها تتحلل سريعا ادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس
فان قلت لو صح ذلك لرى في الجو احيانا شىء غير مستدير على الوان قوس
قزح اذ يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة
قلت لما تقرر في المناظر انه لا بد من تساوى زاويتى الشعاع والانعكاس
فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع
من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من له تخييل صحيح واختلاف الوانها بسبب
اختلاط ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان البخار العلى
منها لما قرب من الشمس تقوى فيه الاشراق فيرى احمر ناصعا واما البخار السفلى
فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة الى السواد وهو الارجوانى
واما المتوسط بينهما فان لونه متولد من ذينك اللونين وهو الكراثى ورد هذا
بان الكراثى لا يناسب هذين اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد وبأن
سبب اختلاف الوانها لو كان لاختلاف اجزائها بالقرب والبعد
متعينا لالتزم كون الاشتقاق من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج فلم
الالوان الثلثة متشابهة الاجزاء عند الحس وقال الشيخ الحفيد واما الهالة
فايضا انما تحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة

وهو الدخان

نار اشتدت في الكرة المنضجة الاشتعال البخار والدخان المرتفعين على طبقاته
فصل في المعادن المركب التام له صورة نوعية يحفظ تركيبه اما ان يكون له
نشو ونما او لا فان لم يكن فهو المعدنى والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية
او لا فان لم يكن فهو النبات والاول هو الحيوانى وقد يقال ان بين النبات والمعدن
ليس بالنشو والنمو غاية عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم وانه ان كان
المتحركات المركب ان يحقق كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان يحقق كونه
ذا نمو فهو النبات والا فهو المعدنى ورد بتحرك لشعر النبات واختياره في الحركة
ليشابه في ميلانه عن سمت الاستقامة في الصعود اذا كان هناك مانع فانه يميل
الى الميل الاخر لما لم يمنع ثم اذا جاوزه عاد الى سمت الاستقامة وفي شجر
النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك وقد يمسك ايضا لاعتبار النفس بما ظهر
في المرجان من هيئة النبات الاشجار والادخنة المحتبسة في الارض اذا كثرت يتولد منها
واذا لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم
والكيف فيتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان يتولد
البلور والزيبق والرصاص وهو اما ابيض وهو القلعى او اسود وهو الاسرب
واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض وغيرها من الجواهر المنطرقة قيل في عد الزيبق
والرصاص في هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة
التى تتولد من ازدواج الزيبق والكبريت ولانه لا يشتعل فيه واما الزيبق فلانه لا ينعقد

في ايضا وبما تقرر عنده ان متولد من جسم اى مخالطة اجزاء كبريتية في غاية اللطف
مخالطة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية
كالقطرات المنثورة على تراب هباثى مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها
مغشاة بغلاف ترابى كخفظها وان غلب الدخان تولد الملح والزاج والكبريت
والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه اى الزيبق مع بعض اى الكبريت يتولد الاجسام
الارضية اى الاجساد السبعة المنطرقة وهى القابلة للطرق المطرقة بحيث لا يتكسر ولا يتفرق
بل يلين ويندفع الى عمقها فينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصينى
والاسرب والقلعى في النبات وله قوة اى صورة نوعية عديمة الشعور
عنه الاثر يحفظ تركيبه ويصدر عنها حركات النبات في اقطار المتباينة نحوا
وافعال المختلفة بآلات مختلفة قيل ان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا
بالآلات المختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه
الا الواحد على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة الا بجهات
مختلفة وكانت تلك الجهات آلات او غيرها وليس نفسا نباتية وهى كمال اول هو
ما يتم به النوع اما في حد ذاته كالصورة السرير فانها كمال للخشب السريرى لانه لا يتم السرير
في حد ذاته الا بها او في صفاته كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفته الا به
واما الكمال الاول والثانى كمالات فى الجسم الطبيعى فليس المراد به ههنا ما يقابل الجسم
التعليمى بل ما يقابل الجسم الصناعى الاحتراز عن الهيئة السريرية فانهم رفعوا الطبيعى على الصفة
المقومة

لكمال اقرانه من الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون حث عليه تحصيل لنفع
الانسان كما في السرير وقد يكون طبيعيا لا دخل للصنعة فيه الا ان يكون جزوه على انه
صنعة جسم اي جسم مشتمل على آثار وافعال بصنعه كمال اي كمال ذو اثار والقوة
في صورة البسائط والمعدنيات ثم جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فقط والقوة
في النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهي
القوة التي تحيل الغذاء الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه لتلصق تلك القوة ذلك الجسم
المشاكل بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية او غيرها وله قوة نامية لاجل كمال
الشخص والقياس ان التعليل صحيحة لكنهم ادعوا ان شاكلة الغاذية وهي التي تزيد
في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قبل القرب بعد الزيادة
الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار
يوجب النقصان في بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المعتدي في الاقطار بانضمام
الغذاء اليه لا تنافيه واذا كان كذلك فيقول في الزيادات الصناعية ايضا
اذا انضاف الصانع الى الشمع مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار
الثلثة لكمال الشمع بحيث يخرج به السمن والورم او ليس على تقدير بلوغ الجسم الى كمال
نشوه وقبل بها فانه خارجتان لتجوزا على تناسب طبيعي اي تنسبه تقتضيها طبيعة المتحلل وفيه يقال
ان السمن والورم خارجتان لتجوزه في اقطاره طولا وعرضا وعمقا التنخ فلان لا يلزم
في الطول الذي في العرض والعمق واما الورم فلا شايع تورم القلب لا الاتفاق وتورم

النفخ

العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في الاقطار الثلثة
ان يزيد مجموعه من حيث المجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين
بان السمن يزيد في الطول ايضا وله قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي تاخذ من
الجسم الذي هي فيه اجزاء وتجعله مادة ومبدأ لمثله او تحفظ بحسب التشكيل والتفصيل
واعلم ان ههنا ثلث قوى احديها تحيل الدم المستعد لقبول الصورة المنوية في الانثيين الى منيه
الثانية تحيل جزء من المني الحاصل من الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص اي تحيل بعضه
مستعدا للعظمية وبعضها مستعدة للعصبية الى غير ذلك والثالثة تجموع ما بين
القوتين فوحدتها اعتبارية والثالثة المصورة الاعضاء بصورها المختصة بها
وتسمى المصورة وذهب المحقق الطوسي الى انه والمصورة غير عديمة الشعور حتى
وكان المص ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة هنا والغاذية تخدم بجذب الغذاء
وتمسكه وتهضمه وتدفع فضلاتها خوادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة
ودافعة للثقل ولا يبعد ان تجد الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس وابا
سهل المسيحي وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا بينهما وغاية
ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة تقيم الغذاء لاشتغال الجاذبة جاذبة افعل الماسكة
فاذا جذبت جاذبة عضو من الدم وامسكه ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية
فاذا استحال بتشبهها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون لك
كون للصورة العضوية فالاستعداد وفسادا للصورة الدموية وهذا الكون الكف ب

انما تحصل في ما لا يحدث هناك من الطبخ الا جيد ما فيه استعداد المادة للصورة
الدموية في الانتقاص وما فيه استعداد ما للصورة العضوية في الاشتداد
ولا يزال الاول ينتقص الثاني يشتد الا ان ينتهي المادة الى حيث يبطل منها
الصورة الاولى وهي الدموية ويحدث الاخرى وهي العضوية فههنا حالتان
احديهما سابقة على الاخرى فالاولى ثم الاولى فعل القوة الهاضمة والثانية
فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لم لا يكون حصول الحالتين بقوة واحدة
في زمانين متعددين مثل هذه الحالات وان استعدت كل واحدة منها لقوة على حدة
لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضم
بعضها تغير في الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان يكون
تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة وهي الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة
العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فيكون هي مبطلة للصورة الدموية ومحصلة
للصورة العضوية وان تاثير تقف من الفعل اولا حين كمال النشو ويتبع
الغاذية في الفعل الا ان تعجز فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين
القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة تختلف احوالها بالقوة والضعف
فتحصل بقوتها من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو الى ان
من الثلثين ثم يتطرق اليها شيء من الضعف فيحصل منها ما يساويه وذلك في سن
الوقوف الى الاربعين ثم تزداد ضعفها فلا تقوى على تحصيل ما يساوي

كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية

المتحلل

المتحلل وذلك في سن الكهولة الظاهر الذي هو بعده الى آخر العمر فصل
في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك
الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة اقول فيه بحث لانه ان اراد الاتيان
بهذين الامرين فقط فعلى تقدير الثبات فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية
لانها آلة من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الاتيان بجهتيهما مطلقا فينتقض
التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقيد من جهة ما يفعل الافعال النباتية
ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب
الى ما زعم بعضهم من ان مبدأ الحيوان يشتمل على صورة معدنية تحفظ التركيب
وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة
الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانه وان صدر عنها اثر الصورة
المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها آلة من جهته فلها باعتبار بعض الاثار قوة مدركة
وقوة محركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي حس والمراد
ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان حكم التحقق في نفس الامر التحقق
فيها كذلك لجواز ان تتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات ولا علم لنا بها
كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة
في العصب المفروش في مقعر الصماخ التي يحتبس كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف
بكيفية الصوت المتموج الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة المقروع للقارع ر

ليستم

فيها

المطلوع للقالع اما تمكن العقبة وقرعها ادركه القوة المودعة فيه وكذا اذا كان
الهوا. قريبا منها وليس المراد بوصول الهوا الحامل للصوت الا الى الصماخ ان الهوا
واما البعيد فتموج وتكيف بالصوت الواصل اليها على انه كما ورد ذلك الهوا المتكيف
بالصوت تموج وتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان تموج وتكيف به الهواء
الراكد في الصماخ فيدركه السامعة والبصر وهو قوة في تقاطع عصبتين مجوفتين من مقدم
الدماغ مجوفتين تتيامن النابتة من اليسار وتتياسر النابتة من اليمين وتتقاطعان تقاطعا صليبيا وتصير
تجويفهما واحدا ثم يتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذي هو الملتقى
اودع فيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النور والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار
ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان يخرج شعاع من العين على هيئة مخروط راسه
عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة
الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط
شعاعية مستقيمة اطرافها التي على البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر
فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف
تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسام التي في غاية الدقة في سطوح
المبصرات فذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم
فاذا انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة
ويتخيل بحركته هيئة مخروط الثاني مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع

الابصار

وهو المختار

وهو المختار
عنده ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة
يوجب استعداد ان يفيض صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع
في الجليدية والا لرأى شيء واحد شيئين لانطباع صورته في جليدتي العينين بل لابد
من تأدي الصورة الى الملتقى العصبين المجوفين ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا بتأدي
الصورة [illegible] وان انطباعها في الجليدية يوجب فيضان الصورة على الملتقى وفيضانها
عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار
ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهوا المشف الذي بين البصر
والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار والشم
وهو قوة في زائدتين نابتتين من مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور
على ان الهوا المتوسط يؤدي الى القوة الشامة ذي الرائحة يتكيف بالرائحة لا ان
فالاقرب ان يصل اليها [illegible] الشامة فيدركها وقال بعضهم بسبب
تحلل وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالط الاجزاء الهوائية فيصل الى الشامة
وقد يقال انه ينفعل ذي الرائحة [illegible] في استحالة في الهوا
ولا تحلل وانفصال والذوق وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان
وادراكها بتوسط الرطوبة اللعابية بان تخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم ثم يغوص
هذه الرطوبة في جرم اللسان الى القوة الذائقة فالمحسوس هو كيفية ذي الطعم
ويكون الرطوبة واسطة لسهل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بان يتكيف

الحس المشترك ومنه الى الملتقى ومنه الى الجليدية انتقال الصورة من الجليدية [illegible]

نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فالمحسوس كيفيتها
واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها
قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها اربع قوى حاكمة بين الحرارة
والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين
والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة واما التي في البطن فهي الحواس الخمس
الباطنة الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة وعدهما فيها
من المدركة مع ان المدرك منها هو الحس المشترك والوهم فقط لان لها مدخلا
في الادراك اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس
فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من البطن وبعض الاولى التي في الدماغ
تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فهو كالحوض للحواس
ولولاه لما [illegible] غير البصر [illegible] القطرة النازلة خطا
مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا [illegible] اي الخط
المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة
فاذا ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها صورة القطرة والنقطة
ويبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض فيشاهد
خط واعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الارتسامات في الباصرة
بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول الرسم الاول [illegible]

الاول

الاول اسرع لتعقب الثاني فكيف [illegible] والخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر
التجويف الاول عند الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات كان الروح
المصبوب في البطن المقدم هو آلة الحس المشترك والخيال الا انه في مقدم ذلك
البطن بالحس المشترك اخص وفي مؤخره بالخيال اخص تحفظ جميع صور المحسوسات
وتحفظها بعد الغيبوبة وهي خزانة للحس المشترك فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا
عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها من قبل
فلو لم تكن الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع الحكم هنا بانها هي التي
شاهدناها من قبل ورد بعضهم هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الحفظ لها
في بعض المبادي العالية ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول
والمشاهدة في الاتصال بها وعدمه واعترض عليه بان الحافظ للصور
اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم
فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية [illegible] لانه لو امكن ان يدرك
شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بالقوة
الجزئية [illegible] وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم من
كون الغائب حافظا للصور قوة جسمانية ان يدرك شيئا مرتسما
في قوة جسمانية غائبة بالاتصال كالقوى التي في الاجرام السماوية [illegible]
السلطان وقد يقال الذي دل على وجود هذه القوة ان [illegible]

بتحقيق الكيفيات النفسانية [illegible] بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بالقوة الباصرة والسامعة للغير [illegible] امكان ان يدرك شيئا [illegible]

ولابد ان يوجد احدهما دون الآخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة
لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان تكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا
فالقابل هو الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال وفيه نظر لان الحفظ مسبوق
بالقبول ومشروط به ضرورة فهما مجتمعان في قوة واحدة سموها بالخيال
على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع القبول
والحفظ في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد [illegible]
فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص بها هو آخر التجويف الاوسط
من الدماغ يدرك المعاني التي لا تدرك بالحواس الظاهرة الجزئية الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد
معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ
تحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن الاول من التجويف
الاوسط من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول منه ومن شأنها
تركيب بعض ما في الخيال او الحافظة من الصور والمعاني مع بعض وتفصيله عن بعض
وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاته بتركيب بعضها مع البعض وتفصيله عنه
سميت مفكرة واذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان قيل
كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى

وهي ح

الباطنة كالمرآة المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهم سلطان
تلك القوى فلها التصرف في مدركاتها بل انها تتسلط على مدركات العاقلة فينازعها
ويحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة
وتسمى شوقية فهي القوة التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت
اي تلك القوة القوة الفاعلة على التحريك اي على تحريك الاعضاء وهي ان كانت
ان حملت الفاعلة على تحريك لطلب الاشياء المتخيلة سواء كانت ضارة في نفس
الامر او نافعة لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية [illegible] تابع للشوق الى تحصيل
الملائم المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع الشيء المتخيل سواء كان
ضارا في نفس الامر او مفسدا طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية لانبعاث الحمل على الشوق
الى دفع المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة فهي التي تحرك العضلات بقبضها وبسطها و
تشنجها وارخائها على التحريك في الانسان وهو مختص بالنفس
الناطقة وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل
الافعال الفكرية او الحدسية تلك باعتبار [illegible] الآثار قوة عاقلة تدرك
بها التصورات والتصديقات اي الامور التصورية والتصديقية وتسمى تلك
القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى
الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحدس على مقتضى آراء واعتقادات
تخصها اي تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية وللنفس باعتبار

القوة ح

للتحريك

طبيعي ح

القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات
اي التي تقتضيها بالطبع بل مستعدة لها فان النفس لا تخلو عن العلم الحضوري بنفسها
اعني اي هذه المرتبة العقل الهيولاني واكثر اطلاقه على النفس في هذه المرتبة وكذا على
سائر المراتب والمرتبة الثانية ان تحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس
الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست
بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في آلاتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض
استعدت لان يفيض عليها من المبدأ صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة وتسمى
استعدادا قريبا لان يحصل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس
وتسمى العقل بالملكة قيل لحصول له ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر لانه ليس
في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والاولى بالملكة [illegible] اي الكيفية الراسخة
لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او المقابل للعدم كما في
تحصل للنفس فيها وجود الانتقال [illegible] كما في العقل بالفعل عقلا بالفعل
مع كونه بالقوة لانه قوة قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان تحصل لها المعقولات
النظرية لكن لا يطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عنده بحيث يستحضرها متى شاء بلا حاجة
الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات مرة بعد اخرى حتى تحصل لها
ملكة تقوى بها على ذلك الاستحضار وتسمى العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار
كافية فيه فاذا احضرت المعقولات وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها في هذه المرتبة

يكون ح

وقال صاحب المحاكمات عندي [illegible] للملكة الا الاستحضار في العقل بالفعل ح

لو لم يكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الاقتصار
على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان يطالع معقولاتها المكتسبة
وهي العقل المطلق اعتبارا الى [illegible] بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا شبهة
في [illegible] في هذه النشأة [illegible] القياس الى جميع المعقولات معا والنظر [illegible]
في دار القرار ومنهم من جوز في هذه النشأة [illegible] فانهم [illegible]
فانهم مع كونهم في جلابيب من ابدانهم قد انخلعوا في سلك المجردات [illegible]
معقولاتهم دائما واعلم ان العقل بالفعل متأخر في الحدوث عما سماه المعلم عقلا مطلقا
لان المدرك ما لم يشاهد مرات كثيرة لا يصير ملكة ومتقدم عليه في البقاء لان المشاهدة
يزول بسرعة ويبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوسل بها الى المشاهدة فمنهم من نظر
الى التأخر في الحدوث فجعله رابعة ومنهم من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة
ثالثة ويسمى عقلا مستفادا لا يخفى عليك احاطة كتب الفن ان ذكره خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة والنفس تلك
المرتبة تتم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول النظري بالحدس من غير
حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلة اراد بها النفس الناطقة
فانها كما يطلق عليها العقل النفس يطلق عليها ايضا مجردة عن المادة لانها
لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لا سبيل الى الاول
لان كل مادي وضعي من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني

معقولاتها

كل ح

لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيطة ما لا جزء له
اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلائم قوله كل مركب انما يتركب من البسائط
وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة غير مناف
للبساطة لان الحال في احد جزئيها غير الحال في جزء الآخر انما يتم اذا كان الحلول
سريانيا وهو فيما نحن بصدده ممنوع وان كانت مركبة وكل مركب انما يتركب من البسائط
ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط هذا خلف
ونقول ايضا ان التعقل اي تعقل النفس المجردة ليس بالآلة الجسدانية والا لعرض
الكلال لضعف البدن كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك
لان البدن بعد الاربعين يأخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة اي تعقل النفس
هناك يشرع في الكمال وا[illegible] الحرارة الغريزية في اوان سن الشيخوخة فليس لضعف القوة
العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشرف على الانحلال وذلك
الاستغراق يعوق عن تعقلاتها ولقائل ان يقول يجوز ان لضعف القوة العاقلة لضعف
البدن لكنا نرى ما ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب
التمرن والاعتياد فان المداومين على فعل من المشايخ [illegible] التمرن
الاقوياء وفي اواخر سن الشيخوخة يتوهم الضعف على البدن ولكنه كذلك على القوة العاقلة
بحيث لا يستعمل للتمرن والاعتياد ما يعتد به [illegible] ويجوز ان يكون
المزاج الحاصل في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من ساير الامزجة وبه [illegible]

يقوى

يقوى القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث
الابدان كما هو مذهب المعلم الاول ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها لانها لو كانت
موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية
ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة
استدلوا على اشتراكها في الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر لان الاستدلال ان
[illegible] النفس بحد واحد وان سلم فلم لا يكون حدا للقدر المشترك بين النفوس
وهي مختلفة بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما تحصل بسبب القوابل اي العوارض المفارقة لا تحصل
من المبدأ الفياض عليه الا بالقابل وذلك الشيء واختلاف استعداده لان الماهية
لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما والقابل للنفس بعوارضها
انما هو البدن التي لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة على التعدد ولا
يكون حادثة مع الابدان وهذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير
صحته يجوز اختلافها قبل الابدان ان التعلقها بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان
اخر سابقة لا الى النهاية — الى ابدان
الحكمة الالهية [illegible] الاعم وهو مرتب على ثلاثة فنون الفن الاول في اقسام الوجود وقيل المراد
بالامور العامة لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود [illegible] بالامور العامة
ما لا يختص بقسم من اقسام الموجود التي هي الواجب والجوهر والعرض وقيل ما يشمل جميع الموجودات

او اكثرها وقيل ما يشمل جميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل
بان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها [illegible] فان هذا التعريف شامل لجميع المفهومات فان
الاحوال المختصة بكل واحد من الجوهر والعرض ايضا مع ما يقابله يكون شاملا لجميع
الموجودات زاد بعضهم قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمي
وهو مرتب على ستة فصول في الكلي والجزئي اما الكلي
فليس وجوده بالعدد مشتركا بين كثيرين في الخارج والا لكان الشيء الواحد بعينه
موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض وذلك محال
ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلات انما يمتنع في الذات الواحدة الشخصية دون
الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا
موجودة في الخارج مشتركة بين افرادها وفي كل فرد منها موصوفة بالتشخص المعين
وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض حتى يلزم اشتراك
شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه
ورد عليه بان كل موجود في الخارج فهو بحيث اذا نظر اليه في نفسه
مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه [illegible]
فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما عرض لها
في الخارج متعينة في حد ذاتها غير قابل للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة
في الخارج مشتركة بين افرادها بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من

[illegible]

جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الجزئية
كان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان
عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى ساير الافراد
وهذا انما يتاتي على مذهب من قال ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال
ان الحاصل فيها هو صورها واشباحها المخالفة لها بالحقيقة فالكلي عنده هو الماهيات
المعلومة بها واما الجزئي فما يتعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كالنوع
والاين وغيرهما اقول اطلاق الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه
كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية بحيث يكون منحصرة في فرد واحد نقل
صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء ان العقل العوارض المتخصصة فانها ان كانت
عقلية لم تتخصص بها خارجا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن العقل
البين عند العقل ان تخصص العرض الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض
وتشخصه فكيف يحتاج تشخصه الى العرض بل الحق ان التشخص هو المبدأ الفاعل على
فان التشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية ربما يكون لذاتها كما في الواجب
الوجود وربما يكون هذه الهوية لان كل كلي ليس تصوره مانعا من الشركة
بين كثيرين فانه يقال لكل واحد منها انه هو والتشخص من حيث هو هو مانع من
الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية اقول المناسب ان يقال فالمتشخص زائد
ليتحقق التقريب ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالتشخص في [illegible] السبق

هو التشخص باعتبار ان يجعل الشخص شخصا كما يطلق المنوع على الفصل باعتبار
انه يجعل النوع نوعا ويكون ح جمع المتشخص باعتبار افراد الجزئيات
في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال انه واحد
المناسب ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد لا يكون واحدا
بالتشخص لامكان ان يكون امورا متكثرة لها جهة وحدة فهي اما مقومة لتلك الامور
او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة عليها او لا مقومة ولا عارضة والاول
قد يكون بالجنس كما للانسان والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل
او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق او الانسان والثاني قد يكون بالمحمول
ان كانت جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المحمول عليهما
الابيض وقد يكون بالموضوع ان كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لما كالكاتب
والضاحك المحمولين على الانسان العارض لهما الخارج عنهما وامكان حملهما والثالث
كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان النفس لتعلقها بالبدن تحب
بحكمه تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذلك للملك يتعلق خاص
بمدينة وبحسب ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان المتعلقان
نسبتان متحدتان في التدبير الذي ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما بل هو عارض
للنفس والملك وقد يكون واحدا بالعدد اي بالشخص وهو قد يكون غير
حقيقي اي قابل للقسمة وح قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء

متشابهة في الحقيقة كالماء وقد يقال الواحد بالاتصال للمقدارين يتلاقيان في حد
مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال ايضا للجسمين يلزم من حركة كل منهما
حركة الاخر وقد يكون بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون
حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذي
يقابل الواحد اي ينقسم من حيث انه ينقسم قيل لما كان التقابل من عوارض
اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصوره المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل حيرة وا[ش]تباه
في ماهية فلهذا اورد هاهنا ما هو حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك الاشتباه
اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المص ان الكثير يقابل الواحد لا يبعد
ان يحصل للمتعلم حيرة في ان مفهوم التقابل ما هو فاورد هذه المباحث لتحقيقه وتوضيحه
الاثنان قيل اي الشيئان فان التقابل انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر
وكانه ذهل عن ان بعضهم قد اعتبر والتضاد في الصور النوعية ايضا
وقد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان اي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد
اراد به الموضوع او المحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية وعدمه
ولا يفهم ما سيأتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم والملكة ان المراد
هو الاول لجواز ان يكون ذلك الاشارة الى ان ذينك المتقابلين لا يعرضان
الا لما نسبته اليه من جهة واحدة قيل هذا الارفع للمتضايفين كالابوة والبنوة
العارضتين لزيد من جهتين ونوقش فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا

متضايفتين لان تعقل احديهما ليس بالقياس الى الاخرى واجيب عنه
بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة
من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن المقيد والاعتراض انما هو على المطلقين لا المقيدين
حتى يتوجه ما ذكر والتقابل اربعة قالوا لانهما اما وجوديان او لا وعلى الاول
اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما متضايفان او لا فهما
المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر
في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما السلب والايجاب واورد
عليه اما اولا فلجواز ان يكونا عدميين وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل
نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف
لاجتماعهما في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان لا يكون
احد العدمين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم العمى بل نقول يجوز ان لا يكون بين المضافين
اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير وبتقدير
الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان عليها كعدم الحلول المفروض فيما ان يكون احدا[ن]
وعدم قابلية البصر واما ثانيا فلان وجود الملزوم لمحل يقابل انتفاء اللازم عن
ذلك المحل كوجود الحركة للجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا
في العدم والملكة ولا في السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمي عدما
للوجودي احدها الضدان المشهوران وهما الوجوديان اللذان لا يجب تعقل احدهما بالقياس الى الاخر

الوجوديان والمراد بالوجودي منهما ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه وهو اعم من
الموجود على المتعاقبين كالسواد والبياض وقد يشترط في الضدين ان يكون
بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين وثانيها المتضايفان وهما
الوجوديان بل وجوديان يتعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة
وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا
اي عدم ذلك الوجودي لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود
بل الوجودي كالبصر والعمى والعلم والجهل فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه في وقت
اتصافه بالامر العدمي فهو العدم والملكة المشهوران كالكوسجية فانها عدم
اللحية عما من شأنه في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبي لا يقال انه كوسج
وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم اللحية عن الطفل
او يعتبر قبوله بحسب نوعه كالعمى للاكمه او جنسه القريب كالعمى للعقرب او البعيد كعدم
الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية
فهو العدم والملكة الحقيقيان ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية
وذلك في المفرد او في الوجود العيني اي هما امران عقليان واردان على النسبة التي
هي عقلية ايضا ولا وجود لها في الخارج اصلا وقال الشيخ في الشفا ان المتقابلين بالايجاب
والسلب ان لم يحتملا الصدق والكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فمركب كقولنا
زيد فرس زيد ليس بفرس فان الاطلاق هنا في المتقابلين على موضوع واحد في زمان

والعدم وقال ايضا ان من التقابل الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اي
سنخ سواء كان باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود اي سنخ
سواء كان لا وجوده في نفسه او لا وجوده لغيره في المتقدم
والتاخر في المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر الثاني
المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد المتاخر الا وهو موجود معه
سواء او قبله ليشمل العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد وليس المتاخر اي التاخر
موجودا قيل ينبغي ان يزاد في التفسير قيد كونه غير موثر في المتاخر ليخرج عنه التقدم بالعلية
اقول فيه نظر لانه ان اراد كونه غير موثر في المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع
موانعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس المتاخر بموجود مغن
عنه وان اراد كونه غير موثر في الجملة فممنوع لان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع
على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا كتقدم الواحد على الاثنين
والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر والرابع المتقدم بالرتبة وهو
اقرب من مبدأ محدود كترتب الصفوف في المسجد المنسوبة الى المحراب وكترتب الاجناس
والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل والخامس التقدم بالعلية وهو
الفاعل المستقل بالتاثير اي المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه وعند صاحب
المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتاثير اولا وادعى
ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع ليس كان في معنى واحد يسمى التقدم بالذات

وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ويخص
التقدم بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ سماها في قاطيغورياس التقدم
كذلك كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كان معا في الزمان فان العقل يحكم بانه
تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في الاقسام الخمسة استقرائي وقد يقال
للضبط المتقدم ان احتاج اليه المتاخر فان كان كافيا في وجوده فالتقدم بالعلية
والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالتقدم
بالزمان وان امكن وان اعتبر فيهما ترتيب فالتقدم بالرتبة والا فبالشرف
واما المتاخر فيقال على ما يقابل المتقدم فيتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم
في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره ويختص
في الحق تعالى جل جلاله والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه كالفلك والمحدث
بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي
لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء
وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات اخص من
مطلق القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من
المحدث بالزمان والبواقي متباينة وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة
اي بما يكون موضوعا للحادث ان كان عرضا او هيولاه ان كان صورة او
متعلقه ان كان نفسا وذلك [illegible] وانه ناظر في التصور مفهوم والاول لان الامكان

وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله ممكنا بل ممتنعا لذاته لاستحالة كونه
المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء من
الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هف وذلك الامكان امر وجودي
اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه منفي وبين قولنا لا امكان له فلو كان
الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا هف وفيه نظر لان ما ذكره جار في الامتناع
والعدم بالقياس لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما
اذ لا فرق بين قولنا امتناعه ولا امتناع له وعدمه ولا عدم له والحل ان قولنا
امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية وهي الامكان وقولنا ولا امكان له
معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما ان فرقا بين اتصاف الشيء بالصفة
ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف بصفة عدمية
وبين سلب الاتصاف بها وقد يقال معنى قولنا امكانه لا ان امكانه
صفة ثبوتية والصفة الثبوتية انما تتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا
هو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما
وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والعارف لم يتفطن لمعنى الكلام
حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك
بل المراد ان كون الامكان صفة ثبوتية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث
لعدم موصوفه وهو الحادث وبين العينين [illegible] بعيد اقول فيه بحث لان قولنا

امكانه لا يغير مستلزم لقولنا الامكان له مغايرة لا تتصف بالامكان فان العدم
والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المنفية في العام
لا بمعنى ان الممكن قبل وجوده معدوم والامكان لا يكون قائما بنفسه لان
الوجوب انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له اي الممكن اضافة بين الوجود
وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل موجود وليس هو نفس
ذلك الحادث وهو ظ ولا ما انفصل عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل عنه
فيكون متعلقا به وهو المادة وما توهم من ان الامكان الذي هو اقتدار الفاعل عنه
فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه فيقال
هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا لا نسلم
ان التعلق بالحادث منحصر في المادة بالمعنى المذكور ولم لا يجوز ان يكون امكان
الحادث قائما بامر له تعلق ما غير تعلق الحلول او التدبير والتصرف
ولو كان التعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسماني حالا في
جوهر اخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك او عرضا قائما بجوهر غير جسماني
فان علومهم بالعقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق اعراض
موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليت شعري لم لا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث
يتناول الجسم وغيره اذ يبطل ح ما فرعوا على هذه القاعدة وتشكل الشيخ الرئيس ان
ان العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كونها بالقوة يوجب كون العقول

في القوة والفعل القوة هي

لان كل حادث لابد له من مادة
الذي هو مبدا التغير في آخر سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره
من حيث هو آخر هذا تنبيه على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا له بالذات
بل قد يكون مغايرا بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الامراض
النفسانية فان التغاير بينهما اعتباري وانما اعتبرنا الامراض النفسانية لكون
المعالج والمعالج متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار واما في الامراض
البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات
واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذه القوة تقابل الفعل بمعنى
الحصول فالمناسب ان تقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل او ذكر هذه القوة مع
والبحث عنه وكل ما يصدر عنه الاجسام من العادة المستمرة المحسوسة من الآثار
والانفعال كالتسخين والتبريد والتكييف والحركة والسكون فهي صادرة عن قوة
موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لقوة
موجودة فيه والاول باطل والا لاشترك الاجسام فيه والثاني ايضا باطل
والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية
كذا اثاره اقول ههنا بحث لانه ان اراد بها الامور الاتفاقية مطلق
الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائما ولا اكثريا
كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال في توجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية

هي التي لا يكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل في التعليل اخذ ذلك مما ذكروه
من ان تأدي السبب الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب الذي
يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية
والسبب الذي يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين يسمى اتفاقيا وذلك المسبب
يسمى غاية اتفاقية فاذن ما يصدر عن قوة موجودة فيه هو المطلوب

في العلة والمعلول

العلة يقال لكل ما له وجود ما بنفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره ظاهر التعريف
لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفها بعينه هنا بانه التي يكون منها وجود
المعلول وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجوده مدخل في وجوده في الجملة
ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر
وجودي هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن انجذاب في
يمكن تحرك السقف فيه الا ان الشرط الوجودي ربما لا تعلم الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك
فيبقى المال الا وهام اي وكذا الامر العدمي هو المحتاج اليه ولكن فيه تكلف بل الحق
ان يقال الحاجة اليه في وجود الغير اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة
والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه كالمانع فيجب ان لا يكون موجودا
واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري على وجوده فيجب ان يوجد
اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر ما في تحققه وهي اربعة اقسام

مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية فهي التي يكون جزءا من المعلول لكن
لا يجب بها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي
يكون جزءا من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة
للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يخص الاجسام من المادة والصورة الجسميتين
بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة وهاتان العلتان
للماهية وعلتان في قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما وتخصيصهما باسم
علة الماهية لتحيز الماهية الخارجية بهما عن الباقيين الاخريين اي ما هما علة الوجود واما الفاعلية
فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي لاجلها وجود
المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهي انما يكون علة بحسب وجودها الذهني واما بحسب
وجودها الخارجي فهي معلولة للمعلول لترتبها عليه وتاخرها عنه في الوجود فلها علاقة
العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب وجودها الذهني والخارجي وانما
العلتان الاخيرتان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور
منتقض بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقال ان المقسم هو علة الشيء بلا واسطة
والمعد ومن الف هو العلة المادية يعني القابل بالفعل والعلة الفاعلية يعني الفاعل
المستقل بالتاثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ولا يحتاج
الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث لانه لا يتناول المقسم
للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل

ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة اي كانت واحدة في ذاته ولم يكن لها صفة ولم يكن
فعلها مشروطا بامر استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لانه ما يصدر عنه اثران
فهو مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك
الاثر لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر فالمجموع من هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا
في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما اي
للمفهومين اذ لو كانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا للاثرين والمقدر
خلافه فيكون مصدرا لهذا المفهوم غير كونه مصدرا لذلك المفهوم وينقل الكلام اليهما
فينتهي لا محالة الى ما يوجب التركيب الكثرة في الذات لامتناع التسلسل وقد يقرر
الدليل بطريق التطبيق فيقال ان كان لكل من مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذاك
نفس الواحد الحقيقي كان لا محالة حقيقة بسيطة متباينان مختلفتان وان دخلا
فيه او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج احدهما
وكان الاخر عينا لزم التسلسل وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب والتسلسل معا
فالاقسام ستة والكل محال وههنا كلام وهو انه لو تم لدل على انه يلزم
ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه شيء لكانت مصدريته لذلك
الشيء امرا مغايرا لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما داخل فيه فيلزم التركيب او خارج عنه
معلول له مثلا وينقل الكلام الى مصدريتها او نقول لكان الصادر عنه شيئين منهما
شيئين احدهما ذلك الشيء والثاني مصدريته لذلك الشيء الصادر عنه الواحد

لاشئ واحد او هو مناف لما ادعيتم من اتحاد المعلول عنه الى العلة واما
ثانيا فلان المصدرية او اعتبارية حيث يتغير المصدر وقد يقال لابد ان يكون
للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولا لم يكن
اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا يتصور صدوره منها
فاذا لم يكن مع العلة الموجدة امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل
كانت ذاتا بسيطة لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية
انما يكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت للعلة بحسب ذاتها مع ذلك الشئ
خصوصية ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول آخر والا لزم ان يكون
لها خصوصية بحسب ذاتها مع الشئ فلا يكون لها مع شئ من المعلولين خصوصية ليست
لها مع غيره فلا يكون شئ منهما معلولا لها اذ ان يكون لذات واحدة
من جميع الجهات خصوصيتين مع امور متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع
غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور باسرها لا البعض دون البعض وبقول العلة
ان المعلول بحسب وجوده عنه وجد علة التامة عند تحقق جملة الامور المعتبرة
في تحققه قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بسيطة اما
لمعلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه انه جملة الامور والتفسير
الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على امر خارج عنها وفيه نظر اذ لابد من اعتبار
الامكان المعلول في التركيب لانه لم يرد التكاتب بان علة الاحتياج الى الفاعل

هو الامكان فالشئ ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب علة فالامكان جزء
في جانب المعلول فاما حدث شئ فحكمنا لم يطلب له علة ولا شك انه مع الفاعل
بخلاف الجزء الصوري المادي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان
الامكان جزءا من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول ومعتبرا فيه لم يلزم محذور ايضا
لما كان الامكان من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر في تاثيره واعلم
ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزءا من علته التامة
والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى
المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود وح فاما ان يكون ممتنع الوجود
وهو محال لانا وجدناه او ممكن الوجود فلنفرض وجوده منها في زمان وعدمه منها
في زمان آخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل
اذ الترجيح والحاصل من العلة التامة مركب بين الزمانين فلا يكون جملة الامور
المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فثبت ان المعلول
يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا لغيره ممكنا بالذات
لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي لا يجب لها الوجود ولا العدم ولا معنى
للممكن بالذات الا هذا لا انه لا يسبق الى الاوهام العوام من ان
تاثير العلة التامة فيه بناء في وجوده كون الشئ موجودا لا نافي تاثير العلة الفاعلية فيه
لان الشئ اذا كان معدوما ثم يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده

حالة العدم او في الحالتين جميعا لا جايز ان تفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين
جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم وهو ممتنع فاذن تفيد وجوده حالة
الوجود المفاد فلا يلزم تحصيل الحاصل فكون الشئ موجودا لا ينافي كونه معلولا
قال بعضهم من الاوهام العامة ان المعلول يبقى بعدما وجد من علته لا يحتاج في بقائه
اليها حتى لا يلزم من فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة
ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه
وجود العالم وسبب توهمهم هذا انهم يشاهدون من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء
فالمصنف اورد هذه الهداية لازالة هذا الوهم اذ لو بقي للمعلول بعد فناء العلة
لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان
العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده منه اقول فيه بحث اذ الثابت
منها بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في آن وجوده منها لا انها مؤثرة فيه
حالة موجوده مطلقا ولا شك ان بقاءه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة
فلا يزيل هذه الهداية الوهم المذكور الذي ذكره هو ما ذكروه من ان
علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان فن الجوهر والعرض
كل موجود فاما ان يكون مختصا بشئ ساريا فيه او لا يكون فاذا كان الواقع
هو القسم الاول يسمى الساري حالا والمسري فيه محلا تقدم الكلام في
تحديد ولابد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه بوجه من الوجوه والا لا

ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل هيولى والحال
صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا والمناسب ان يقال
اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض
والمحل موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا
فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان اي اتصف بالوجود الخارجي كانت
لا في موضوع وظاهر ان هذا المفهوم انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها وح يخرج
منه واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية ويدخل فيه الصور العقلية
للجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها انها
اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا انما هو على مذهب من يقول
ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه
من الاحوال واما من ذهب الى ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء واشباهها
المخالفة لها في الماهية الا انه ماهيات مخصوصة بها صار بعض تلك الصور
علما ببعض الاشياء دون البعض فلا يكون تلك الصورة عنده الا اعراضا موجودة
بوجود قائم بالنفس كساير الاعراض القائمة بها واما العرض فهو الموجود في موضوع
فالصورة العقلية للجوهر تكون جوهرا وعرضا معا على الاول من المذهبين وقد التزمه
صاحب حكمة العين والانسب ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج
كانت في موضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى قيل هذا منتقض بالجسم في محل

للاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر
فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة المجردة مع انها ليست بهيولى
وان كان حالا فهو الصورة الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان
مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير
والتصرف فهو النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل فاذن اقسام الجوهر
خمسة وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان العقل تعلقا بالجسم لكن بطريق التاثير
فقط والنفس قد يكون مدبرة وقد يكون مؤثرة كما في الاصابة بالعين
والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان لها جنس وفصل فكانت مركبة
من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية
البسيطة اي لا جزء فيها فلا يكون مركبة والا لزم انقسامها انقسام الماهية البسيطة
اي لا جزء فيها فيه نظر اذ لا يلزم من تركيب النفس في الذهن تركبها في الخارج وا
اقسام العرض منحصرة بالاستقراء في الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك
والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة
لذاته قيل في التعريف دور اذ المساواة هي الاتحاد في الكم والاولى
ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته اي يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قال لذاته
ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحال فيه وغير ذلك وينقسم الى المتصل وهو الذي يكون
بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين

نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد
الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الاخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية
للجزء الاخر وليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس لها كذلك اختصاص بالنسبة
الى الجزء الاخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي السطح والسطح
بالنسبة الى جزئي الجسم والان بالنسبة الى جزئي الزمان والحد المشترك
يجب كونه مخالفا بالنوع لما هو حد له لان الحد المشترك يجب ان يكون بحيث
اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا انفصل منه لم ينقص شيئا ولولا ذلك
لكان الحد المشترك جزءا اخر من المقدار فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلثة
والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة ولهذا ان النقطة ليست جزءا من الخط بل هي عرض فيه
وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم
المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كانت كان السادس
جزءا من الستة داخلا فيه وخارجا عن الاربعة فلم يمكن تماما مشتركا بين قسمي
العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط كالعدد وذكروا
ان الكم ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط
والسطح والثخن اي الجسم التعليمي واما متصل غير قار الذات وهو الزمان قيل
ان وجد شيء من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد شيء لزم اتصال
المعدوم بالمعدوم وكلاهما محال لانا بالبديهة ندرك انه ان اعتبر اتصال الاجزاء بعضها ببعض

المنفصل ينحصر فيه فيما ذكرنا ان انتهى اعتبارا اه حرره

بعد رفع منع ان اطلاق الاتصال على الاجزاء غير معقول لانه يستلزم اتصال الموجود بالمعدوم او اتصال المعدوم بالمعدوم

في الخارج كان من قبيل قار الذات لاجتماع اجزائه هناك والجواب انا ندرك الاتصال المعقول
في الخيال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج حكم بامتناع اجتماع اجزائه هناك
وهو يعني كونه قار الذات واما الكيف فهو هيئة قارة لا تقتضي لذاتها قسمة خرج
الكم والنسبة خرج به البواقي ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد
قيد عدم اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما وينقسم الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس الظاهرة
راسخة كحلاوة العسل وملوحة البحر وتسمى انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل
وصفرة الوجل وتسمى انفعالات والى كيفيات نفسانية قيل اي مختصة بذوات الانفس
حيوانية بمعنى انها تكون في الاجسام الحيوانية دون النبات والجماد فلا يمنع ثبوت
بعضها لبعض المجردات من الواجب وغيره ومن بعضهم المختصة بذوات الانفس
مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة في ابتداء الحلقة وملكات
ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية
اي التي هي من جنس الاستعداد فانها مقترنة باستعداد شديد نحو الدفع واللاانفعال
كالصلابة وتسمى قوة او نحو الانفعال كاللين وتسمى ضعفا والمشهور ان ههنا
ثالثا هو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس بشيء اذ المصارعة تتم
بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة عليها وصلابة الاعضاء
وكون الاعضاء بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللاانفعال
فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما اعتبر في كل واحد من استعداد الانفعال واللاانفعال

واللاانفعال الشدة والترجيح عنهما اصل القبول الذي نسبته اليهما على السواء
ليكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشيء قابلا للاثر بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الاثر
ربما او اعتبار الضعف وذلك لانه ثم انه قد يوجد فيه امور يتفاوت بها حال المقبول
بالنسبة الى ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور هي المسماة بالاستعدادات
فاصل القبول من باب الامكان الذاتي ومراتب القبول وبعدها من باب الاستعداد
فيكون الشدة المقتضية للرجحان معتبرا في الاستعداد واعلم ان الكم هو الصلابة
واللين من الكيفيات الملموسة وهو الحق اذ ذهب الشيخ الى ما ذكره الامام من ان اللين هو الذي
ينغمز فهناك ثلثة امور الاول الحركة اي ... سطحه والثاني الشكل التغير المقارن لحدوث
تلك الحركة الثالث كونه مستعد القبول وذلك ليس الاولان باللين لانهما محسوسان
بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك
الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغمار وهو عدمي والثاني الشكل الطبيعي له والثالث
... من الكيفيات المختصة بالكميات الثالثة المقاومة المحسوسة باللمس وليس الثلثة صلابة لان
الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له وكذلك الرياح القوية
فيها مقاومة ولا صلابة فيها والرابع الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة ويكون
من الكيفيات الاستعدادية والى كيفيات مختصة بالكميات المتصلة او المنفصلة
كالتثليث والتربيع للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حال يحصل للشيء
بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو حال يحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان او الآن

المقتضية للترجيح

الجسم

وأما الإضافة فهي حالة نسبية متكررة كالأبوة والبنوة وفي بعضهم النسبة كما صدق
لسبب النسبة ولذا أحال نافيا أن كون الأبوة والبنوة إضافتين أن تولد حيوان
من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها تعرض لأحدهما حالة نسبية وهي
الأبوة وللآخر أخرى وهو البنوة أولا وفيه بحث لأنهم عرفوا الإضافة بالنسبة
المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس إلى نسبة أخرى معقولة بالقياس إلى الأولى
ولم يعتبروا في مفهوم الإضافة كونها حاصلة من النسبة إلى الأولى أن يعتبر النسبة
بأكمل فهم حيث النسبة حتى يرجع إلى ما ذكره ويخفف المؤنة وأما الملك ويقال له
الجدة أيضا فهو حالة تحصل للشيء بسبب المحيط به أو بكله أو ببعضه سواء كان أمرا
خلقيا كالإهاب أولا وينتقل بانتقاله فخرج به الأين فإنه وإن كان هيئة
حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به إلا أن المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن لكونه
الآن في أي آنية أي حقد السبب كونه متمما متقمصا وأما الوضع فهو هيئة
حاصلة للشيء وقيل ينبغي أن يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف بالشكل الذي هو من مقولة
الكيف وفيه نظر لأنه لا يدخل في الشكل للأجزاء ونسبتها إلى الخارج فضلا عن نسبتها
إلى الأمور الخارجية بل المعتبر المجموع من حيث هو مع الحد والمحيط بلا حاجة إلى ما ذكره
أيضا إن أريد بالجسم الطبيعي فيخرج الوضع الثابت للجسم التعليمي بل لسائر المقادير عن
التعريف وإن أريد الجسم مطلقا فيدخل الشكل العارض للتعليمي ويخرج الثابت
لسائر المقادير بسبب نسبة أجزائها بعضها إلى بعض ونسبتها إلى الأمور الخارجة

كالقيام

كالقيام والقعود وقد يطلق على حالة الشيء بحسب نسبة بعض أجزائه إلى بعض فقط
وأما الفعل فهو حالة حاصلة تحصل للشيء بسبب تأثيره كالقاطع ما دام يقطع والانفعال
فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره الظاهر أن الفعل والانفعال نفس التأثير
والتأثر لا هيئة أخرى يعرض للشيء بسبب التأثير والتأثر كالتسخن ما دام يتسخن وفيه
إشارة إلى أن الانفعال أو غير قار وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بأن يفعل وأن ينفعل
لدلالتهما على التجدد والتغير والآثار المترتبة عليهما خارج عنهما داخل في الكيف

في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول

في إثبات الواجب لذاته وهو الذي إذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون
قابلا للعدم وبرهانه أن نقول إن لم يكن في الوجود موجود واجب لذاته لزم
المحال لأن الموجودات حينئذ يكون جملة مركبة من آحاد وكل واحد منها ممكن لذاته
فيكون ممكنا لاحتياجها إلى كل واحد من أجزائها الممكنة والمحتاج إلى الممكن أولى بأن يكون
ممكنا فيحتاج أي الجملة إلى علة موجودة خارجة عن الجملة والعلم به بديهي أي ضروري
فطري القياس وتقريره بأن يقال إنها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا جزؤها وإلا لكانت علة
الجملة علة لكل واحد من أجزائها وذلك لأن كل جزء ممكن محتاج إلى العلة فلو لم يكن
علة المجموع علة لكل واحد من الأجزاء لكان بعضها معلولا لعلة أخرى فلا يكون تلك العلة
علة المجموع بل البعض فقط وح يلزم أن يكون الجزء الذي هو علة المجموع علة لنفسه وعلة لعلته
كيف لأنه لا يلزم من إمكان الجملة احتياجها إلى علة واحدة بالشخص لم لا يجوز أن يكون

احتياجها إلى علل متعددة موجدة لآحادها والجملة مجموعها علة موجدة للجملة فيجوز أن يكون
الممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثاني علة للأول والثالث علة للثاني
ويمكن أن يكون علة الجملة جزءا وهو المجموع إلا الأجزاء التي كل منها موصوف بالعلية والمعلولية
بحيث لا يخرج منها إلا المعلول المحض وقد يقال التوجيه في الكلام فيحتاج الكل وكل واحد
منها إلى علة خارجة عن سلسلة الممكنات إذ لو لم يكن خارجة للزم إما الدور أو التسلسل
والتصديق بالاحتياج إلى العلة بعد ملاحظة الإمكان بديهي ولا يخفى عليك أنه غير مناسب
للمقام والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب
الوجود على تقدير عدمه وهو محال فعدمه محال فوجوده واجب

في أن وجود واجب الوجود نفس حقيقته مراتب الموجودات في الموجودية بحسب
التقسيم العقلي ثلث أدناها الموجود بالغير أي الذي يوجده غيره فهذا الموجود
له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما فإذا نظر إلى ذاته مع قطع النظر
عن موجده أمكن في نفس الأمر انفكاك الوجود عنه ولا شبهة في أنه يمكن أيضا
تصور الانفكاك فعلى تقدير التصور والمتصور كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما
هو المشهور وأوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره أي الذي يقتضي ذاته وجوده
اقتضاء ما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته
يمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر إلى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور محال
والتصور ممكن وهذه حال الواجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين وأعلاها الموجود

بالذات

بالذات بوجود هو عينه أي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود يغاير
ذاته فلا يمكن تصور الانفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما محال لأن
وهذه حال واجب الوجود على مذهب الحكماء وإن أردت مزيد توضيح فاستوضح
المراتب مما نورده في مثال وهو أن مراتب المضيء ثلث أيضا أحدها
المضيء بالغير الذي استفاد ضوءه من غيره كوجه الأرض الذي استفاد الضوء من الشمس
فهنا مضيء وضوء يغايره ومفيد ثالث أيضا والثاني المضيء بالذات بضوء هو غيره
يقتضيه ذاته اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم الشمس إن فرض اقتضاؤه الضوء
فهذا المضيء له ذات وضوء يغاير ذاته الثالث المضيء بالذات بضوء هو عينه كالضوء
فإنه مضيء بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا أعلى وأقوى ما يتصور في كون الشيء مضيئا فإن قيل
كيف يوصف الضوء بأنه مضيء مع أن المضيء كما يتبادر إليه الأوهام ما قام به الضوء
قلنا ذلك المضيء هو الذي يتعارف عند العامة وقد وضع لفظ المضيء في اللغة وليس
كلامنا فيه فإذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم نرد أنه قام به ضوء آخر فصار مضيئا به كذلك الضوء
بل أردنا به أنه كان حاصلا لكل واحد من المضيء بغيره والمضيء بذاته الضوء بغيره أعني
الظهور على الأبصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء بنفسه بسبب ذاته لا بأمر زائد على ذاته
بل الظهور في الضوء أقوى وأكمل فإنه ظاهر بذاته ظهورا لا خفاء فيه أصلا ومظهر لغيره
على حسب قابليته لأن وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها فيكون محتاجا
بجزئه المستلزم للتركيب في ذات الواجب وفيه بحث إذ التركيب الممتنع في الواجب

اى خارجى لانه موجب للافتقار فى الخارج وهو موجب للامكان واما التركيب
الذهنى للواجب فلا نم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار فى الخارج بل فى
الذهن والافتقار فى الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن هو المحتاج فى وجوده
اى خارجى الاجزاء ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو مفتقرا الى الغير
اى المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علة فلا بد ان يؤثر فى ذلك المؤثر
ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجدة
للشىء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فان العقل ما لم يلاحظ كون الشىء موجودا
امتنع ان يلاحظ كونه مبدا للوجود ومفيدا له فيكون الشىء موجودا قبل نفسه
وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير
فى الوجود وهذا محال وقال المحققون الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط
على هياكل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه شىء من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها
وانما امتازت وتعددت بتقييدات وتعينات اعتبارية فى انه
وجوب واجب الوجود ونفيه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون الشىء
نفس حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد بمغايرة لصاحبه
قلت معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليها ما يترتب
على ذات وصفة معا فانهم قالوا ليس لك ان تقول الواجب عين العلم والقدرة
ان ذاتك ليست كافية فى انكشاف الاشياء عليك بل تحتاج الى صفة العلم

اليقوم به

الى يقوم به بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة
يقوم به بل المفهومات بأسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم
وكذا الحال فى القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لا بصفة زائدة عليها كما فى ذواتنا
فهى بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة
فى الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه الى تحقق نفى الصفات مع حصول نتائجها
وثمراتها من الذات وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على الحقيقة
لكان معلولا لذاته لامتناع استناده الى الغير والعلة ما لم تجب وجودها استحال
وجودها اى يستحيل ان يوجد المعلول وذلك الوجوب بالذات ضرورة فيكون
وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال واما الثانى فلان التعين لو كان زائدا
على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم تكن متعينة لا توجد فلا يوجد المعلول
فيكون التعين قبل نفسه وهو محال فى توحيد واجب الوجود لو فرضنا
موجودين واجبى الوجود لكانا مشتركين فى وجوب الوجود متغايرين بامر من الامور وذلك
الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان الامتياز
لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لازما خارجا عن حقيقة كل واحد منهما
وهو محال لما ثبت ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود اقول ان اريد
ان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يلزم من نفس
تلك الحقيقة اثر مستند وجوب الوجود لان تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يجوز اشتراك

موجودين واجبى الوجود فى وجود الوجوب الا انه يلزم من نفس كل منهما انتزاع
صفة الوجوب فلا نسلم انه يمتنع اشتراكهما فى وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة والا
لما ثبت لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب
محتاج الى الغير اى جزءه فيكون ممكنا لذاته فيجب لما سبق من ان التركيب الامكانى
هو التركيب الخارجى لا الذهنى قيل لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا
لا مقتضى له لا يلزم التركيب واجيب بان ذلك ان يكون التعين عارضا وهو
خلاف ما ثبت بالبرهان واقول يمكن توجيه كلام المص بما لا يتوجه عليه ذلك
بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة فهو اما جزءها او عارض لها وعلى التقديرين
يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثانى فمن
الحقيقة والتعين وقد تقدم مبينا من ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفى
فى اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الحقيقة منحصرا فى الشخص
بالضرورة اقول فيه نظر لان المقصود من البرهان هو بيان ان واجب الوجود
حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت لاحتمال ان يكون هناك حقائق
مختلفة واجبة الوجود تعين كل منها عينه فلا بد مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد
فى ان واجب الوجود لذاته واجب من جميع جهاته اى ليس له
حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع
جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانه لو لم تكن كافية فيها لكان

الصفات

الصفات لكان شىء من صفاته من غيره فيكون حضور ذلك الغير اى وجوده علة لحصول
لوجود تلك الصفة وغيبته اى عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت
من حيث هى هى بلا شرط حضور الغير وغيبته ان يكون لها الوجود لانها اما
ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود
تلك الصفة لم يكن وجودها اى الصفة من حضور غيره لحصولها بذات الواجب
من حيث هى هى بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته
لحصوله بذات الواجب من حيث هى هى بلا اعتبار غيبة الغير وهذا خلف لانه لا يلزم
من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر واذا لم يجب وجودها اى ذات الواجب
بلا شرط لم تكن الواجب واجبا لذاته هف قيل هذا منقوض بالنسب لجريان الدليل
فيها مع ان ذات الواجب غير كافية فى حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات
ضرورة وقيل الاولى فى الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات
توجبه ذاته وكلما توجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه
لو لم يصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان
واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات ويلزم
كونها موجبة للبعض الذى فرضناه غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب
موجب اولا او يكون موجبه بموجب آخر يوجبه وننقل الكلام اليه فاما ان يذهب
سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهى الى موجب توجبه الذات ويلزم خلاف

المفروض والحاصل ان الذات لو لم يوجب الصفات باسرها لزم لعدم الواجب
او الشيء او خلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المطلوب
اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجودا ابدا سواء كان مقتضى الواجب
اولا في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اي
ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية لوجوده وغيره من الواجب ووجود الممكنات
بل هو مقول عليها قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده
على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب التجرد عن الماهية
او اللاتجرد او لا يجب شيء منهما والكل باطل فانه ان وجب له التجرد وجب ان يكون
وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف
وهو محال لان العقل السليم مع الشك في وجوده انه جزء المناسب او زايد
[illegible] اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل للذهني والخارجي فلو كان وجوده نفس
حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال او لان العقل
لان العقل السليم ينفك عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزءها لكان الشيء
الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او لان العقل السليم مع الشك
في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما حكم الشك ضرورة ان ثبوت الشيء
لنفسه بين وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي له او لانه
نعلم ان في الكلام [illegible] اذا كانت الماهية معقولة بالكنه وان وجب له اللاتجرد

ما كان وجود الباري تعالى مجردا اصلا وان لم يجب له شيء منهما لكان كل منهما ممكنا له
فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية
فيما له من الصفات هذه هي الكلمات الدايرة على السنة القوم في هذا المقام وقال
بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه ان لم ينضم اليه الوجود بوجه
من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وان لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه
لم يمكن له الحكم بكونه موجودا فالكل مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر
محتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن
ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت
بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته
لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته
ومتعينا بذاته لا بالامر الزايد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك
اذ هو عينه فلا يكون الوجود بمعنى كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو بما هو
ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان التعدد ولا الانقسام قائم بذاته منزه عن
كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي المعرى عن التقييد بغيره
والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها
موجودة الا انها منتسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وبتلك النسبة
على وجه مخصوص [illegible] الاطلاع على ماهيتها فالموجود كلي وان كان الوجود

جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كنا نسمع نقول ان هذا مذهب الاولين والآخرين من
الحكماء المحققين في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن
المادة اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر الى الاجزاء وكل مجرد عن
المادة مدرك لما سيجيء في الفصل الثالث من هذا الفصل فهو عالم بذاته [illegible] ان النفس
المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة مع انها ليست عالمة
لان ذاته حاضرة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد منها المراد ههنا الادراك
للتعقل هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها قالوا المدرك اما جزئي
مادي او لا والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس
والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس او لا
فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما الجزئي المادي فاما ان لا يكون
جزئيا بل كليا او يكون جزئيا غير مادي واياما كان فادراكه التعقل فالباري تعالى عالم
بذاته [illegible] ثم لا يتوهم من استلزام علم الشيء بنفسه لان العلم
نسبة والنسبة لا تكون الا بين شيئين متغايرين بالضرورة لتعقل الشيء لذاته لا يقتضي
التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة
عند المدرك سواء كانت مغايرة له بالذات او بالاعتبار فان التغاير
الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا وهذا المنع في حضور حقيقة الشيء المغاير
بالذات للمدرك عنده ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان كلا [illegible]

النفس تعقل ذاتها بذاتها والا لكان فالة اي لكان في النفس نفسان احدهما
عاقل والاخرى معقول وهو سخف بالضرورة وقد يتمسك لاستلزام علم الشيء بنفسه
بانه يستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو محال والجواب ان علم الشيء بنفسه علم حضوري
فلا اجتماع وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصيل والاخرى
بوجود ظلي [illegible] فلا استحالة وايضا الممتنع هو اجتماع المتماثلين
في محل واحد اي يكون احدهما في الاخر في ان الواجب لذاته عالم
بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان
قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد ذكرنا [illegible] الالهية
فيما ذكره لانه مذكور بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن بالامكان العام
ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء فيه فان ذاته مجرد عن العلايق المادية المانعة عن التعقل
فماهيته لا يحتاج الا الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل
وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لانه
يمكن ان يقارنه اي المجرد ساير المعقولات في النفس فان الادراك هو التعقل هو حصول
صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه ساير
المعقولات يمكن ان يقارنه ساير المعقولات لذاته اي بالنظر الى ماهيته سواء
كانت في الخارج او في العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة في العقل للمقارنة
فان صحة المقارنة المطلقة اي استعداد ما متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على

في العقل لكونه اعم من المقارنة في العقل فصحة المقارنة المتقدمة على المقارنة في العقل
فلا تتوقف عليها والا لزم الدور ولا تتصور مقارنة للمعقولات في الخارج للمجرد القائم
بذاته الا بان يحصل هي في حصول الحال في المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع
ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه او حلوله فيه في الخارج والمقارنة المطلقة منحصرة في
هذه الثلثة واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث ومقارنة المعقولات للمجرد
القائم بذاته بحلولها فيه هي التعقل فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون
عاقلا لسائر المعقولات وفيه بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة
على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع ولئن سلم
فلان اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص فيجوز
ان يصح لذات المجرد المقارنة في ضمن هذا الخاص فقط لان ذات المجرد بحسب الاستعداد للقبول
الا هذه المقارنة الخاصة اعني المقارنة العقلية واذا وجد المجرد في الخارج امتنعت
المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان هذا المجرد
وان كانت متحدة في الذهن وفي الخارج الا انا وجدنا يصح اتفاق في ذاته يكون
الوجود الذهني شرطا للمقارنة او الوجود الخارجي مانعا لها وعلى التقديرين لم يصح
المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج ثم ان ما ذكرتم وان تم لكان
ما ذكره لا يتم لتوقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية بين
على امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد الامرين

اما في ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة ولكن يمكن لواجب الوجود ان
يمنع لا لامكان العالم بجميع موجوده له والا لكان جائز مشتملا من المستلزمات فيقول
كبرى القياس كل مجرد عن المادة يمكن ان يكون عاقلا للكليات ثم يضم نتيجة المقدمة
الى ما ذكره هنا ليحصل المطلوب الثاني ههنا ولكن يمكن للمجرد بالامكان العام بحسب
وجوده لو از لو لم يتم بالقوة لكان خروجه الى الفعل بمؤثر فاعل استعداد به بحلول
الفيض فيكون ماديا هف فان قيل لو كان الباري عالما بالاشياء وارتسم فيه صورة
لكان فاعلا للصورة لانها ممكنة لافتقارها الى ما يقوم به فيفتقر الى مؤثر هو الواجب
اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وقابلا لها لارتسامها
فيه وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء
والاول يغاير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الاخر فيلزم التركيب لو كان
قابلا وفاعلا قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء التصوري اي الصورة
ومفيدا له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمنع الذاتي اي مقدوره ومعنى كونه
فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انهما متنافيان قوله السؤال والجواب
لا يتطابقان في الظاهر لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب
قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فمحصل الجواب ان القائل انما يلزم التركيب لو كان
القبول والفعل ضربين له وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان له بالقياس
الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول مناف للفعل فلو كان الواجب قابلا

وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون بينهما وجه واعلم ان العلم بالاشياء
قسمان احدهما ما ليس حصوليا وهو بحصول صورة الاشياء في المدرك والاخر
ليس حضوريا وهو بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور
القائمة بها وليس فيه انطباع بل هناك حضور العلم بحقيقته لاثباته عنه العالم
وهو اقوى من الحصولي ضرورة ان الشيء اقوى على الاخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من
الشيء عليه لاجل حضور مثاله عنده والظاهر من كلام المص انه ذهب الى ان علمه تعالى بالاشياء
واكثرهم ذهبوا الى ان علمه حضوري وان اشكل في العلم بالمعدومات واجابوا عنه بان الممكنات
اذ لا حقائق لها ثابتة حتى تعقل حضورها وقد يقال شمل المعدومات مرتسمة في العقول
الحاضرة عند الباري تعالى فتكون الشمل الخ حاضرة عنده ومن اعتقد ان الباري بالاشياء
نفس ذاته اعتقد نفي العلم بحقيقته اذ لا علم الا بالارتسام فيه نظرا الى حصوله
في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي وبالجزئيات
الغير المتغيرة من حيث جزئيته لانه يعلم اسبابها علما تاما الاخر جميع الوجود وجب
ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم المعلوم منها لذلك انه لو لم
لما كان عالما بها علما تاما لكنه لا يدركها اي الجزئيات مع تغيرها والا لكان تارة يدرك
منها انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك انها معدومة غير موجودة فيكون
لكل واحد منهما اي من الوجود والعدم صورة عقلية على حدة وواحدة من الصورتين
لا تبقى مع الثانية وواجب الوجود مفتقر الذات في صورة الا صورة منه

لما ورد ان ليس حالة مستمرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي وهذا
محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوص العلة يستلزم العلم التام بخصوص
معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا اشتمال علله على ما
بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية لاستلزامه وهل هذا الا تناقض فان الجزئيات
المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها ايضا وقد التجأ
والدافعة لا تخصيص القاعدة العقلية بسبب مانع هو التغير كما هو دأب ارباب
العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم
في العلوم اليقينية كما يعلم الكسوف الجزئي بعينه على انه نقول فيه ان الكسوف يكون بعد
حركة كذا من الشمس كذا اذ هكذا الا جميع العوارض الكلية كلية كما علمه وجزئيا
لان علمه لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي غير كاف في جميع وجه الكسوف
الشخصي في الوقت ما لم ينضم اليه الحس ثم بل الحس به وتحصل به العلم به بكونه
ولما لم يكن الحصول في حق الله سوى ما ذكرنا انه لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي قال
صاحب المحاكمات المراد بقولهم ان الله تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها
من حيث ان بعضها واقع الان وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها علما
متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وهذا لانه لما لم يكن مكانيا
كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها
بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة

مع السوانح فليس القياس البعض بما ضيا ربعضها حاضرا وبعضها مستقبلا
وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات كلها الازل الى الابد معلومة له كل
في وقته وليس شي عليه كان وكاين وسيكون بل هي بذاته حاضرة عنده
في اوقاتها بلا تغير اصلا وليس كما يتوهم البعض من ان علمه تعالى محيط بالطبايع
الجنسية واحكامها دون خصوصياتها وجزئياتها في ان الواجب
مريد للاشيا وجوابه ان الارادة فلان كل ما هو معلوم عند المبدأ وهو خير من شأنه
ما هو غاية في ذات المبدأ وكمال للمقتضي لفعله فذلك الشي مرضي له وهذا
هو الارادة والجود قالوا هو افادة ما ينبغي لا لعوض اصلا ما اورد عليه
ان كلام الدواء المصحح المزيل للمرض مفيد ما ينبغي لا لعوض مع انه ليس بجواد
واجاب المحقق عنه في شرح الاشارات بان الجواد هو افادة ما ينبغي للذات
لا لغرض والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة له او مضادة
للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد بالذات الصحة او ازالة
المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس الى الصحة او الى ازالة المرض وان لم يكن
افادة اولية لكنه يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة المضادة للمرض
وهي امر مرغوب فيه فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها
والحق في الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجود فنقول الواجب لذاته اذا فاعل بالفعل
لقصده وشوق لا لاختيار او يفعل لا لانتظام الخير في الوجود فيوجد الاشيا

علي انه

لما ينبغي لا لغرض وشوق الى ما ذكر والى ان يقال اما ان يفعل القصد وشوق الى
اولا والاول محال لما بينا ان الواجب ليس له كمال منتظر والثاني
ان كان فهو حق وهو الجواد لا يقال الفعل الخالي عن الغرض عبث لانا نقول العبث
ما كان خاليا عن الفوايد والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى المخلوقات
لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا وعللا
غائية له حتى يستلزم استكماله بها بل يكون غايات ومنافع لافعاله
وقد يطلق على النفوس الفلكية وعلى البشر وكتبه في
في اثبات العقل وبيانه ان الصادر من المبدأ الاول في الفصول
انما هو الواحد لانه بسيط لا كثرة فيه بوجه من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد
كما مر وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا
لم يتعرض للجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة لا جايز ان يكون هيولى
لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة فلا يكون علة للصورة والصادر الاول
يجب ان يكون علة لجميع ما عداه بواسطة او بغير واسطة ولا جايز ان يكون صورة
لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى ولا جايز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده
قبل وجود الجوهر الذي قام به وكذا الوضع لان وكذا هو شرط وجوده ولا يكون
ان يكون وكذا الوضع صفة قائمة بذات الواجب لانه صفة عين ذاته ولا جايز
ان يكون نفسا والا لكانت فاعلة بواسطة الجسم وهو محال لما سيأتي من انها تفعل بالذات

فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب وفيه نظر من وجوه متعددة تظهر عليك بعد
تذكر السوابق والبعض لانا نمنع ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات
متعددة كالسلوب ويجوز ان يكون تلك السلوب الجهات شروطا لتاثيره فيتعدد
اثاره كما جوزوا تعدد اثار العقول الاول بحسب جهاته الاعتبارية والبعض لانا لا نسلم
ان النفس لا تؤثر الا بالجسمانية بل قد تؤثر بدونه وبهذا يعرف ضعف ما يقول العادلون
من هذا القبيل على اعجوابه فان قيل لم لا يجوز ان يستغنى عن المادة في ذاته وفي
جميع افعاله والمحتاج الى المادة في بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا ثم لا يجوز ان يكون
الصادر الاول هو النفس ويكون الجادا في اول المرتبة بدون الالة
في اثبات كثرة العقول وبيانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك المتكثرة
المعلومة وجوده بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب بالرصد اما ان يكون
عقلا واحدا او ملكا واحدا او افلاكا واحدا متكثرة بان يكون لجنبها مؤثرا
في البعض او عقولا متكثرة لا جايز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور
جميع الافلاك من عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا
الى الثاني والثالث لان الفلك لو كان علة لفلك لكان اقوى ما ان يكون
الحاوي علة لوجود المحوي او بالعكس لا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس اصغر من الاقرب
من الحاوي الى العالم القابل للكون والفساد ومن بعض من الافلاك اليه العالم
لها والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه وهذا فيه نظر او ربما كان المحوي

اكرمني

اكرمنا كان بحيث يزيد على الحاوي بحسب المسافة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوي
اطول منه قطرا والاخس الا صغر ان استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم لانه
عليك ان في اختلاف الاعراض في المقامات المراتب ولا جايز ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي
لان وجوب وجود المعلول متفرع على وجود العلة واذا كان كذلك فعدم المحوي
مع وجود الحاوي الذي في مرتبة وجوده لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان
وجوده اي المحوي معه اي مع وجود الحاوي لانه فراغه في المرتبة هف واذا كان
عدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلا ممكنا لذاته
في تلك المرتبة لان وجود الخلا في داخل الحاوي وعدم المحوي واحد متلازمان بحيث
لا يمكن انفكاك احدهما عن الاخر في نفس الامر وفي العقل ايضا واذا كان احدهما
ممكنا فيجب ان يكون الاخر ايضا ممكنا والا يجب فيها وجود الخلا
لكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي وجوبه كما ان عدم المحوي كذلك ضرورة ان
الوجود الخلا ممتنع لذاته فلا يكون في مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يتخلف ولا يختلف
وقد يقال لان التلازم بين عدم المحوي ووجود الخلا لانا لو فرضنا عدم الحاوي مع المحوي
معا فاحد المتلازمين اعني عدم المحوي تحقق مع انتفا الاخر اعني وجود الحاوي الذي يتركب
لان عدم المحوي ووجود الخلا فيما نحن فيه متلازمان كما بينا ولا حاجة لنا الى اثبات
التلازم بينهما مطلقا كما يمكن المناقشة بان الحاوي ليس علة لمطلق المحوي بل لجزء

معين فوجود الخلاء وان استلزم عدم المحوي المعين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم
وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال يجوز ان يكون الشيئان غير واجبين بالذات
وان كان احدهما واجبا بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما امكان
الآخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخلف الملازمة في الواجب مع ان الواجب
بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم الانفكاك بينهما قلت
امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز الانفكاك عند امكان احدهما
ما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فنظر ان المؤثر في الافلاك عقول كثيرة
قلت لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الفلك نفسا او عرضا واجيب عن الاول
بان المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور
افعالها عنها واذا كان كذلك لزم عنه تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فيدور ما
حاويا بنسبة اليه او محويا وهما باطلان لما مر وعن الثاني بان الوضع
اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا
في الفلك لاحتاج ذلك الوضع في اثره الى المحل فيلزم ان كان محله او نفسه
لزم منه ما لزم من كون المؤثر نفسا وان كان عقلا لزم لا يقتصر كل واحد من
الافلاك على ما عرض قائم بعقل على حدة لا يمتنع قيام الاعراض المتعددة بعقل
لعقل واحد لاستناد تركيب العقل فتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك ومعلولات
لو كانت منطقة ان يعارض الدليل القائم على ان الباري لا يجوز علة للمحوي

باني

بانه يجوز ان يكون الحاوي لكلي منها اي الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما
معلولي علة واحدة هي العقل الاول كما سيأتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم
تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان مع المتقدم متقدم اجاب بان وجود الحاوي وسبب
المحوي اعني العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم على المحوي لكن الحاوي ما يستحق التقدم
على المحوي لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون
متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما والا لزم اجتماع علتين
مستقلتين على معلول واحد شخصي لكونه محتاجا الى كل منها للعلية ومستغنيا
عن كل منها بالنظر الى الآخر لما سبق لا يقتضي الاوهام ان الخلاء
ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته في زعمهم وهو مستلزم لامكان
لامكان الخلاء واجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما ممكن لذاته ولكن ذلك
لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك اذ الجرم الذي هو داخل فيهما يجوز ان يوجد المحدد
للجهات على تقدير انتفائهما او ورائه ذلك الجرم على تقدير انتفائهما لا يكون
محدد الجهات وكان ما وراء المحدد ليس خلاء ولا ملاء اذ لا يمكن هناك
مكان اصلا ما وراء الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وانما
يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الباري لا يوجب
المحوي مستقلا [illegible] في ارتباط العقول وانه ليس الا ازليا ابديا وجه
في الازل وهو ان الباري [illegible] من الجانب الآخر والابد [illegible] وجه الابد و[illegible]

الزمان الثبوت بل من جانب المستقبل الا لكونها ازلية على وجه احدها وهو المذكور ههنا
ان واجب الوجود يجب ان يجمع الامور في تأثيره في معلوله والا كان له حالة
منتظرة [illegible] في ايجاد الكثير في علته العقل الاول وانه ان اقتضى ان الواجب لو اراد
علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة
على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا
على ما فرضناه معلولا اول [illegible] العقول [illegible] مستغرقة [illegible] بعضها
لبعض لان كل ما لا يمكن [illegible] والا كان [illegible] وكل [illegible] بمادة
مادة [illegible] فيكون [illegible] العقول المتعاقبة [illegible]
لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة ويمكن ان يستدل على ان العقل
لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زماني مسبوق بمادة [illegible]
كونها ابدية فلان [illegible]
[illegible] العقول [illegible]
لذات العقل مقارنة لها في كيفية توسط العقول بين الباري
وبين العالم الجسماني قد مر ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض
والافلاك معلولات للعقل لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مبادئها كثيرة لما
بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم
فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن السبب الواحد اذ لو كان الكثرة فيه من حيث

انها

انها صادرة عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار ان له
ماهية ممكنة الوجود لذاتها وهي واجبة الوجود لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير امكان
الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين سببا للعقل الثاني وباعتبار الآخر سببا
للفلك الاعظم المعلول الآخر وكيف لا يجوز ان [illegible] في العقل بكونه
بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو ممكن الوجود
لذاته مبدأ للفلك الاعظم قال الامام [illegible] انهم خلطوا [illegible] في العقل الاول
[illegible] فجعلوه علة للعقل وامكانه جعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر [illegible]
تعقله لوجوده [illegible] العقل [illegible] فيه كثرة [illegible]
[illegible] بالغير وامكانه لذاته [illegible]
وباعتبار وجوبه بالغير لصدور النفس وباعتبار امكانه لصدور الفلك [illegible]
[illegible] الغير [illegible]
الاشارة الى ان [illegible] هذه الكثرة [illegible] يكون الواحد مصدرا للمعلولات
كثيرة [illegible] الواجب [illegible] الممكنات [illegible]
والاضافات [illegible] العقل [illegible]
[illegible] ليس الا الواجب [illegible] الاضافات لا تثبت الا بعد
ثبوت الغير [illegible]
على ثبوت الغير [illegible] يتوقف على [illegible] الغير فلا دور [illegible]

غير شي لا يتوقف على تحقيق شي من الطرفين (١) الا اضافة بين شيئين فلا يتصور تحققها الا
بعد تحققهما ويمكن ان يسمى كيفية بهذا الاعتبار كالصفة لامكان صدور الكثرة عن
الواحد الحقيقي وجه لا يرد ذلك ! فان الجبلي اذا فرضنا مبدءا اول وليكن ا وصدر عنه
شي واحد وليكن ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم قد يجوز ان يصدر عنه بتوسط ا
بتوسط ب شي وليكن ج وعن ب وحده وليكن د ويكون في ثانية المراتب شيئان
لا تقدم لاحدهما على الاخر وان جوزنا ان يصدر عن ب بالنظر الى شي اخر افصار
في ثالثة المراتب ثلثة اشياء ثم قد يجوز ان يصدر عن ا بتوسط ج وحده وبتوسط د
وحده ثان وبتوسط ج د معا ثالث وبتوسط ب ج رابع وبتوسط ب د خامس
وبتوسط ب ج د سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن وبتوسط ج د
تاسع وعن ج وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن ج د معا ثاني عشر ويكون
هذه كلها في ثالثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن ا مثل النظر الى فروض اخرى
الترتيب المتوسطات التي تكون فوق واحدة في هذه المرتبة اضعافا مضاعفة
ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لا يحصى عددها في مرتبة واحدة وهذا
ما ذكره المحقق في شرح الاشارات موافقا للتوكيات وبهذا الطريق يصدر عن
كل عقل عقل وفلك وكذلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر
وعقل عاشر وهو المدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال المكمل للنفوس
في عالم العناصر ويسمى في الشرع جبرئيل فيصدر عنه الهيولى العنصرية المشتركة

النوعية المختلفة بشرط استعداد الهيولى العنصرية وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة
من العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد لان العقل ثابت لا تغير فيه
بل استعدادها بسبب حركات السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا متجددة
مختلفة بها استعدادات الهيولى العنصرية فهذه الحركة حادثة تستدعي اوضاعا حادثة
تقتضي حدوث استعدادات في الهيولى توجب افاضة صورة حادثة من العقل الفعال
على الهيولى وكل حادث مسبوق بشرط سابق حادث اخر المناسب ان يقال مسبوق
بحادث لان الحركات المحدثة بل سائر الحوادث اما ان يكون بعضها دائما اوبعضه
حدوث حادث اخر لا الى اول والا لزم دوام الحاصل ان الحادث ليس دائما
فهو بعد حادث وهذا ليس الا بعضها ايضا بعد حادث وهلم جرا ثم هذه الحوادث لا تجتمع
في الوجود الحادثات فيتسلسل وهذه الحوادث اما ان يجب على الاجتماع في الوجود
او على التعاقب لا الى اول والاول يلزم اجتماع امور لا نهاية لها في الوجود بالفعل
وهو محال فتعين ان حركة هي هذا غير ظاهر لما ذكره وقيل كل حادث مسبوق بحادث لا الى اول
وهو المطلوب هنا كيف اذ الحصر المذكور لا نسلم ثم اذا اقيم الدليل على نفي حادث
هو اول الحوادث واذا بني ذلك كلها ذكره مستدرك والدليل على نفي ذلك
ان العلة التامة للحادث لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث
فالعلة التامة للحادث مشتملة لا محالة على جزء حادث وبهذا لا يلزم الا نهاية فالكل
الحركة الفلكية فانها مستمرة في ذاتها مستلزمة لتجددات انتقالية وهي غير مبتدأة

وهي الواسطة بين عالمي القديم والحادث اذ لولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالاخر
لان الحادث لا يكون علة الثابت بانها قديمة والقديم اذا كان علة تامة للشي لا يتخلف
عنه معلوله فما حادث في سلسلة علله ما قديم بل لا بد من قديم في سلسلة علله
الحادث في سلسلة علله ما قديم ولا بد من قديم في سلسلة معلولاته الحادث للاحاد
فيتصور في الحركة استمرار وعدم استمرار فمن حيث استمرارها تستند الى القديم ومن حيث
عدم استمرار التجدد والتعاقب لا الى اول يصير سببا لافاضة الحوادث من القديم على ما قيل
ثم اللهم ان تسلسل ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود ممتنع لانا اذا فرضنا جملة غير
من مبدأ معين لا الى نهاية واخرى منها ما قبله بمرتبة واحدة وطبقنا الثانية الناقصة
على الاولى الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى
والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان يتطابق الى غير النهاية بان يكون بازاء كل واحد من الجملة
الاولى واحد من الجملة الثانية او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد
مثل الناقص في عدد الاحاد وهو محال فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى
زائدة عليها بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا
فيلزم تناهي الجملتين فقد ثبت الى قد فرضنا هما غير متناهيتين فيهما وانما اعتبر واقيد ترتب
الاجتماع في الوجود والترتب لان الاحاد اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات
الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع احاد احديهما بازاء احاد الاخرى ليس في الوجود
الخارجي لانها ليست مجتمعة بحسب التابع في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني جملة لا متناهية

وجودها مفصلة في الذهن دفعة مفصلا معلوم اذ لا يتصور وقوع احاد احدى الجملتين
بازاء احاد الاخرى الا اذا كانت الاحاد موجودة معا اما في الخارج او في الذهن
وكذا اذا كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينهما ترتيب طبعي كالنفوس الناطقة
لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث
بازاء الثالث وهكذا لجواز ان يقع احاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى
اللهم اذا لاحظ العقل كل واحد من الاحاد واعتبره بازاء واحد من الاخرى لكن العقل
لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق
وينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل ولا يستفيد هو زيادة فتوهم
التطبيق في جملتين مستدعي على الاشتمال وبين اعداد الكثرة فانه يستلزم ان الاول او طبقت
طرف احدى الجملتين على طرف الاخرى كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احديهما
بازاء جزء من الاخرى كما في اعداد الحصر كذلك بل لابد لكل التطبيق من اعتبار التفصيل
وتدقيق وقوع كل واحد من احاد احديهما بازاء واحد من احاد الجملة الاخرى
اذا كانت جملة موجودة تستلزم الامور الكثيرة وان لم يكف في اعتبارها ترتب التفصيل
لفرض ذلك الكثير واقتضى تطبيق الاخرى والاتيان وذلك النوع لا يحصل الا بعد
مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الكثير مقابلا لاحاد الاخرى فالتطبيق يدل على
ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا التي ليس بينها ترتيب لا
النفوس الناطقة المفارقة للابدان والنفوس الناطقة ونهايات لا نهاية لها ان اراد انها

الكثير لما يتبين فيها النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تتعلق ببدن
آخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة بلا تعلق لا سبيل الى الاول لان النفس ليس لها القبول للفساد
والامكان فيها ليس بحيث الى المادة تقبل الفساد وليس جزء لها الصورة لتفسد بفساد المحل
لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد فان الفاسد لا يجتمع مع الفساد به
والقابل للشيء يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول وفيه
بحث اورده بعض فحول المتأخرين للعدم والفساد وذلك ان شيئا متحققا في محل فيه
حصول على اساس الجسم للاعراض اي ذي فيه معناه ان ذلك الشيء معدوم فالتابع ان حصل
وذلك اذا قرئ العقل والصور العقلية العدم واما ذكر ان العدم لا يجامع العقل
على انه ان يتصف بنفسه بقوة العقل لا في الخارج اذ لا سبيل الى الخارج حتى وقد قدمنا
قام به بما اشير وذكر ونحو ذلك قبل انها غير ذلك بها لو كان محل الامكان
الفساد ولا فسادها وهو يمتنع لجواز ان يكون لها ذلك رجاعا عنه مباينة لها والمحل البدن
فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها كما جاز ان يكون
محلا لامكان عدمها وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت
مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة متصرفة فيه بالاعراض التي تحصل لها تعالى ان
فهذا الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون
البدن محلا لامكان وجود النفس بعد وجودها على معنى انه يكون يستعد لوجود متعلقة
فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها متعلقة به من حيث انها به

اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به والتصرف فيه ولا تتوقف على تعلقها به على وجودها
بانفسها كان هذا الاستعداد متعلقا بالاولى بالذات لا التعلق بل وجودها
من حيث انها متعلقة به وثانيا وبالعرض لا وجودها بانفسها فهذا الاستعداد
كان لحصول الوجود عليها متعلقة به ولا فرق في ذلك بين الاستعداد من ذلك اولا
وبالذات لا وجودها بانفسها لتمتنع فيما به البدن لانها من حيث وجودها بانفسها
مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة ومن هنا جعله الخ جاز ان يكون
البدن محلا لامكان وجود النفس على معنى انه يكون مستعدا لتعلق النفس من حيث انها
مدبرة له لكن البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد
انقطاع تدبيرها عنه لكنها لم يتوقف الانقطاع عنه على عدمها بانفسها لم يكن هذا الاستعداد
منتسبا الى عدمها بانفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد
لعدمها بانفسها اصلا بل لابد من استعداد آخر وقد اشار الشيخ حيث قال ان البدن فقط
ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها
ولا سبيل الى الثاني لان النفوس الناطقة ان لم تكن حادثة مع حدوث الابدان على ما هو
مذهب الشيخ لجاز لان البدن القابل للنفس فيه فيضان النفس عليه من مبدأ الكل
يصح ان يتعلق به نفس على النفوس يقبل على سبيل التناسخ تتعلق بالبدن الواحد نفسان
من جهة انه قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس من مبدأ انما هو حدوث استعداد البدن ثم
لجواز ان يكون من شرطه ان لا يعود في استعداد البدن متعلق بالنفس

موجودة تدبر البدن فانها حاصل لكمال ذلك الاستعداد وعلى القول بعدم تعلقها
على النفس الاشتراط للفيضان هو صحيح بالبداهة اذ لا يستوي كل واحد من ذوات النفوس
واحدة فلذلك القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق وهذا كتب لابطال التناسخ
موقوف على عدم النفس وبيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على ابطال التناسخ كما عرفت
فيلزم الدور وربما يستدل على ابطال التناسخ بوجهين آخرين الاول لو تعلقت بما هي النفس
النفس بعد بالنفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة ببدن آخر لزم
ان يتذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم والذكر هو جوهر النفس ان كان
واللازم باطل قطعا واعترض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن شرطا والاستغراق
في تدبير البدن الآخر مانعا وطول العهد سببا وثانيهما انه لو تعلقت ببدن مفارقة بدنا
جسمانيا آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على الابدان الحادثة وتلزم التطابق الى الان
باطل بالمشاهدة فانه قد يحدث وباء عام يهلك فيه ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار
طويلة بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن
الحادث احدى النفسين الهالكين فقط فيلزم تعطيل الاخرى او كلتاهما معا وذلك محال لانه ان
اذا لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكل البدن لا يمكن ان الكثير فيلزم تعلق النفس
الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالي باسرها باطلة واعترض عليه بانه انما يلزم لو لم يكن
التعلق ببدن آخر لازما وعلى الفور واما اذا كان جائزا ولا زمانا ولو لم يعد فلا يجوز
ان ينتقل الى الكثير او يتعلق بعد حدوث الابدان الكثيرة واما ذكر المتعطل

مع انه لا حجة على بطلانه نفيس ملازم لان الابتهاج بالكمالات او التألم بالحالات
مشغل اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم ولا يدرك حقيقته فالنفس متى علم بالكمال في ذلك
دون رد كما له وارادها علم بمكانه من الهلاك فانه ملائم من حيث استعداد على انه
وغير ملائم بل منافر من حيث استعداد عدم منافر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملائم
لذة ودون ادراكه من حيث انه منافر فان الكمال الملائم عنه الذوق والمتوجه عنه الألم
والملائم للنفس الناطقة ادراك المعقولات ان يكن من التصور وقدر ما يمكن الانسان الا من
الاول فان تعقله على ما هو عليه من الحق لذاته وانه واجب الوجود لذاته في جميع
جهاته برئ من النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده
من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام الجسمية العالية الكائنة في الساوات
والكائنات العنصرية حتى تصير النفس بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب
الذي هو عليه النفس الذي يكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود وكمال النفس الناطقة
كمال القوة موازن سبيل العدالة اي التوسط بين الافراط والتفريط في القوى الشهوية
والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة على عفة شجاعة اما القوة الشهوية الغضبية
العفة والحكمة القوة العقلية فاذا حصلت لها هذه الكمالات العقلية والعملية وادركتها
من حيث انها كمالات لها مترتبة عنها فالبدن حالا في رد ما لا يدرك حاصلا لها بعد
الموت فيكون اللذة حاصلة بعد الموت وانما قلنا انها الادراك حاصل بعد الموت
لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها حاصلة بعد الموت بل يمتنع ان تزاد تلك التعقلات قوة فان

وكمال الابتهاج بمفارقة النفس عن البدن تتخلص عن كدورات المادة التي كانت لغيبة ان
ظهور هذا انما يكون في اللذة العقلية لا ضير بعد الموت وهي اكمل واتم من اللذة
الجسمانية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراك العقلي اقوى من الادراك
الحسي اما الاول فلان مدركات الحس الا كيفيات المحسوسة كالالوان والطعوم والروايح
والحرارة والبرودة واشباهها ومدركات العقل ذات الباري وصفات الكمالية العقلية
والاجرام السماوية وغيرها ومن البين انه لا نسبة لاحد منها في الشرف الا الكلي واما الثاني
فلوجهين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء حتى يميز بين ماهيته وعوارضه
ويدرك ذاتياته ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل
بحث وتمييز بين الخارج اللازم والمفارق وبين اللازم بوسط او بغير وسط واما
الادراك الحسي فلا يتصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى وثانيهما
ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصول تلك اللذة
الكاملة بالتعقلات لتعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو التعلقات
البدنية والعلائق الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة كما ان المريض الذي
يغلب عليه المرة الصفراوية لا يجد حلاوة بل يكرهه الالم ادراك المنافي من حيث هو
مناف والنفس الناطقة انما هي الشقاوة لها ان الجهل المركب والخلق الذميم
فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الشقاوة والالم لكمال ادراكها الالم من حيث هو
مناف فلم يحصل لها الالم العقلي وما كانت قبل المفارقة لانها كانت مشتغلة بالجسمانيات

هداية

منغمرة

هداية

منغمرة في العلايق البدنية ولم يكن تعقلاتها صافية من الشوائب العادية والظنون
والاوهام الكاذبة لم تتنبه لنقصاناتها وفوت كمالاتها بل ربما تخيلت اضداد الكمال كمالا
ووجدت لعقايدها الباطلة واشتاقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صافت
تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى
فيه التباس   النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء وبالاعتقادات
البرهانية الجازمة المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية و
الهيئات الردية اتصلت بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي في حضرة جلال رب
العالمين في مقعد صدق الاضافة الى الصدق للتحقق او للتنبيه على ان النفس تناله
بصدق القول والنية عند مليك مقتدر وقال الله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا
ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان لم يحصل لها التنزه عن
العلايق الجسمانية بل بقي فيها الهيئات البدنية وميلها الى الشهوات تقصر بسبب
تلك الهيئات المادية والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة
الى مشتهياتها التي الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذي لم يبق له رجاء
الوصول فيتاذى بها اذى عظيما لكن لا يدوم الاذى لانه امر عارض غير لازم
فيزول الالم الذي كان لاجله قال صاحب التلويحات الجهل المركب هو الذي لا يرجى
فيه النجاة بل يتابد وما كان بسبب عوارض فيزول ولا يدوم واعترض عليه بان

النفوس ذوات العقايد الباطلة الجازمة بانها حق اذا فارقت الابدان فان جاز
ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقايد الباطلة ايضا عنها وح تصير من اهل العاقبة
وان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصاناتها كما لم يكن قبل الموت فلا يكون مشتاقة
متعذبة الى حيث بان النفوس الكاملة تتمثل صور المعقولات فيها على ما هي عليه وانما
تلتذ بحيث هذه ما اكتسبته ووجدان ما ادركته على الوجه الذي ادركته فكانها كانت
ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك ذوات نيل وتتم بذلك التذاذها واما
الذي تمثلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها كمال ورجت الوصول الى ما ادركته
فانها لا محالة تفقد بعد الموت ما رجته فتخيب وتصير معذبة بفقدان ما رجت الوصول
اليه لا بزوال الجزم عنها   النفوس الناطقة الساذجة اذا ظهر لها ان من
شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول متعلق بقوله ظهر من العلوم لزم لها من هذا ان كسب
شوق الى الكمال لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر ظهورا معتدا به ما دامت
متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن
فظهر شوقها ظهورا تاما وليس معها سبب الكمال وآلته اي البدن وقواه بعوض لها
الالم العظيم بالاحاطة لكاسلها عن اكتساب الكمال قدر تعلقها بالبدن واشتغالها
لتحصيل ما كانت صادقة عن الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية وهي الم النار
الروحانية الموقدة التي تطلع اي تعلو على الافئدة اي اوساط القلوب

اذا فارقت عنها لم يزل عنها الجزم [illegible]

هداية

هداية

النفوس الناطقة

النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم والشوق والاشتياق اليه ايضا واذا فارقت البدن
وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم
لسلامتها عن الم الشوق والهيئة المضادة فكانت البلاهة ادنى اي اقرب الى الخلاص
من فطانة بتراء اي ناقصة توجب جحد الشوق قال النبي عليه السلام اكثر اهل الجنة البله فاما
اذا لم يكن خالية عن الهيئات البدنية فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئة فيتالم
بفقدان البدن الذي كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات وبقي في كدر الهيولى
مقيدة بسلاسل العلايق فيكون في عقبة وعذاب اليم لكن غير دايم هذا هو المشهور بين
الجمهور وقال اهل التناسخ انما يبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التي خرجت قوتها
الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلايق الجسمانية
واتصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التي بقي شيء من كمالاتها بالقوة فانها
تردد في الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها
من علومها واخلاقها فح يبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا و
قيل ربما تنزلت من البدن الانساني الى بدن حيوان يناسبها في الاوصاف كبدن الاسد
للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى فسخا
وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسايط ويسمى رسخا وقد يقال ان تتعلق ببعض الاجرام
السماوية للاستكمال فمن اراد الاستقصاء في هذا الحكم والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع

الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار وظني ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين
الجليلين علي وشهاب الدين المقتول قدس سرهما وفوق طورها طور اعلى قدره كالكبريت الاحمر
وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر تم في تاريخ شهر شوال المكرم سنة ١٣٥٥

لزم جميع المهر مطلقا علي تقدير تصديقها له يبطل العقد
ظاهرا ويصح لكل منهما التزويج كما لو لم يكن العقد واقعا وعلى
تقدير تكذيبها له لا يصح لها التزويج بغيره وان حكم عليه بالتحريم
او اقام بينة بدعواه لان البينة لا تثبت الحكم في نفس الامر فاذا
اكذبها الزمها حكم التكذيب ويجوز له ان يتزوج بغيرها ولكن
لها التزويج بغيرها ولا يجوز له التزويج بغيره ولا بغيره تمامه
على اذن الزوج من وان لم يكذبه ولم يصدقه بل بقي على الاحتمال
الامرين حكم عليه بما تقتضيه ظاهر الشرع من التحريم باقراره قوله
ولو قالت المرأة ذلك بعد العقد لم يقبل دعواها في حق الاجنبية
لو كان المدعي للرضاع المحرم هو المرأة وان كان قبل التزويج
حكم عليها بظاهر الاقرار وحكم عليها بتحريم نكاحه وهو واضح وان
كان بعده فلا يخلو ايضا اما ان يكون قبل الدخول او بعده ثم لا
يصادقها الزوج او لا ثم اما ان يكون بينة او لا فان كان قبل
الدخول وصادقها انفسخ العقد ولا شيء عليه وان كذبها لم تقبل
دعويها في حقه ولها المطالبة بحقوق الزوجية وليس لها الا التماس
ولكن ليس لها ابتداء بالاستمتاع لانه محرم بزعمها ويجب عليها
ان تفدي نفسها منه بما امكنها وتتخلص من الاستمتاع بكل
ممكن وان كان بعد الدخول وصدقها الزوج انفسخ العقد
ايضا ثم ان ادعت سبق العلم على الوطي فلا شيء لها لانها بغي
وان ادعت الجهالة لا يجيز منه بقبل قولها فلها المسمى او مهر المثل
على الخلاف السابق والاقوى اقل الامرين لان المسمى ان كان
اقل فلا يستحق ظاهرا غيره فلا يقبل غيره قولها في استحقاق
الزائد وان كان مهر المثل اقل فلا يستحق بدعواها غيره لدعواها
ان الوطي لشبهة لا بعقد ولو كذبها فالحكم في المهر
كذلك وفي العقد لا يعتبر منها الا بالبينة لكن لها احلافه

السادسة لو كان لاثنين ز
ارضعت الكبيرة الصغيرة حرمت
اذا قال هذه اختي من الرضاع او
وان كان بعد العقد ومعه بينة
المسمى وان فقد البينة وانكرت
ولو قالت المرأة ذلك بعد العقد لم
الافراد الثامنة لا يقبل ا
ان يكون الشاهد استند على عق
المرأة ماصاله على العادة حتى يد
واما لانها كانت مملوكة فاعتق
منكوحة ابيه العاشر لو زو
نكاحها الان المرتضع ان كان ها
عمة واما خالة السبب الثا
بالشبهة والنظر واللمس فالبح
الصحيح او الملك حرم على الواطي ام
ولو لم تكن في حجره وحرم على المو
العقد عن الوطي حرمت الزوج
له نكاح بنتها وهل يحرم انها بنت
الابن بمجرد الملك ولا مملوكة الا